الفصـل السادس

النموذج التركي الاستعماري

- جذور التخوف من الإسلام والعروبة.
- حقيقة الاستعمار التركي للعرب والعروبة
- محنة الأتراك من الكماليين
- انتفاضة الساقطين الأتراك
- أزمة الحرية في العلمانية الحديثة
- العلمانية التركية بين الوطنية والتبعية
- خطيئة العسكر ومأزق العلمانيين
- ثقافة النخبة وحكم العسكر
- تحالف الشيوعيون مع الاستعمار
- صدام ولعبة الأمم

obeikan.com

obeikan.com

النموذج التركي اللاديني

لقد كان من نتائج الحروب الأوروبية الصليبية على البلاد الإسلامية أن سقط الحكم الإسلامي في الأندلس وأُرغم المسلمون فيها على اعتناق المسيحية وإلا فالقتل مصيرهم، أما اليهود فقد سمح لهم بالهجرة إلى تركيا وأطلق عليهم الأتراك اسم "الدونمة" وتعني في اللغة التركية "القذر والخسيس"[1].

ولقد تظاهر هؤلاء اليهود بالإسلام وتسموا بأسماء إسلامية وارتدوا الزي التركي لكن في بيوتهم ومجالسهم الخاصة احتفظوا بكل ما يتصل بدينهم، فكانوا يدرسون التوراة والتلمود ويحيون أعيادهم ويحتفظون بأسمائهم.

ولقد اتصلت بريطانيا وفرنسا بهؤلاء للمساعدة في إسقاط الخلافة الإسلامية العثمانية، حتى تولى أحدهم وهو كامل باشا رئاسة الوزارة في آخر عهد السلطان عبدالحميد الثاني، كما تولى آخر وهو جاويد بك وزارة المالية.

لقد تمكن هؤلاء من إغراق هذه الإمبراطورية بالديون حتى اضطر الخليفة المسلم أن يستعين بخبراء من أوروبا للمساعدة في علاج هذه المعضلة، فرشح له هؤلاء أشخاصا من اليهود واضطر الخليفة لإدخال وزراء ثلاثة من اليهود في الوزارة، ولم يدخل فيها عربيًا واحدًا وأرغموه على أن يتولى أحد اليهود وهو مدحت باشا وضع دستور للبلاد.

وقد رشحوا كمال أتاتورك وكان مجهول الأب وربيب المحفل الماسوني، رشحوه للزعامة فتولى زعامة حزب الاتحاد والترقي الذي يحركه يهود الدونمة لإسقاط الخلافة الإسلامية[2] ولهذا ألغى الخلافة الإسلامية وألغى الحج وأذان الصلاة وأغلق أكثر المساجد.

وفرضت شروط بريطانيا على يد وزير خارجيتها كيرزون وهي:

١ ـ إلغاء الخلافة الإسلامية.
٢ ـ أن تقطع تركيا صلتها بالدين.
٣ ـ تجميد الحركات الإسلامية.
٤ ـ إلغاء الدستور الإسلامي وأن يحل محله دستور لا ديني.

---

(١) أبناء يهوذا في الخفاء، داوود سنقرط، ص١٢٨، دار الفرقان بعمان الأردن، سنة ١٩٨٣.
(٢) الماسونية في العراء للدكتور محمد الزغبي، ص٢٢١، أبناء يهوذا في الخفاء ٢/ ١٣٦.

لقد كانت هذه شروط المعاهدة السرية بين تركيا والحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ويمثلهم انجلترا وتركيا وإيطاليا.

وقد تولى كمال أتاتورك إعدام الكثيرين لكبت أي معارضة لهذه الشروط والتي يسميها بالإصلاحات، فماذا ربحت تركيا من هذه التبعية؟

عرب أيدوا تحالف أنقرة وتل أبيب في المجالات العسكرية

جذور التخوف من الإسلام والعروبة في تركيا

تزامن إعلان الجيش التركي تخوفه من النزعة الإسلامية في تركيا مع اتجاه قادة هذا الجيش إلى التحالف مع إسرائيل على حساب المصالح العربية الإسلامية، وفي الوقت الذي برز التهديد السافر بضربة جوية إسرائيلية لسوريا حتى تذعن للهيمنة الإسرائيلية وللتوسع الإسرائيلي ولإجبار سوريا على السير في طابور التنازلات العربية لصالح اليهود.

ومن نكد الدنيا على العرب أن يظهر فيهم من يناصر الاتجاه التركي ـ الإسرائيلي سالف الذكر تحت مقولة التخوف من الاتجاه الإسلامي في تركيا حتى لا يقضي على المكتسبات التي حققها مؤسس تركيا الحديثة "كمال أتاتورك".

وكأن هؤلاء لا يقرأوا شيئًا عن منجزات كمال أتاتورك ولا عن تحليل المتخصصين الغربيين في هذا الشأن، ولم يقرأوا أن مطالب الجيش من الحكومة الحالية في تركيا لا تتصل بمحاصرة التطرف، بل تنصب حول محاصرة الدين وذلك بمنع بناء مسجد في حي اسطنبول وطلب إغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم والإبقاء على قانون محاربة الزي الإسلامي.

وقد نشرت اللوموند الفرنسية تحليلاً لآراء كبار المتخصصين والأكاديميين البارزين في شئون العروبة والإسلام ممن يهتمون بتركيا، وكان من هؤلاء أدليفيه روا مدير البحوث في المركز الوطني للأبحاث العلمية والمتخصص في الشئون الإسلامية فكان مما قاله أن الدول التي يوجد فيها حيز سياسي مثل تركيا وكذلك الدول التي ليست لديها أنظمة ديمقراطية مطلقة مثل الأردن، فإن الإسلاميين يلعبون اللعبة ذاتها التي يلعبها العلمانيون ومع ذلك يمكن استيعابهم رسميًا في اللعبة السياسية، وإذا كنت أركز على المتشددين فإن مذهب هؤلاء فاسد وملغي من أساسه لأن نظريتهم لا يمكن أن توجد إلا في ظل ديكتاتورية.

والإسلاميون المعتدلون لم يكونوا انقلابيين، وإنما يصبحون حركة عنف عندما يتم استبعادهم وقمعهم، ويقول: تكمن مشكلة تركيا في أن هؤلاء الذين أسميتهم بالعلمانيين أصحاب أهداف انتخابية وسيصلون في النهاية بالأخذ بالأسلوب الذي يقدم حزب الرفاه نفسه به على أنه حزب عصري ديمقراطي وتكنوقراطي، والمشكلة الكبرى في الشرق الأوسط والمغرب هي النزعة المحافظة العلمانية وليس تصاعد قوة النزعة الإسلامية.

منجزات ضد الدين

إن هذه المنجزات والإصلاحات الأتاتوركية ليست مع الإسلام الحقيقي وضد ممارسات أدعياء الدين، كما يحلو للعلمانيين العرب أن يعلنون مرارًا.. وهم يعلمون أن تصرفات ومنجزات أتاتورك كانت ضد الدين، فإلغاء الحج والأذان وإكراه المسلمات على التبرج وخلع الحجاب الشرعي وإغلاق المساجد.. أليس هذا وغيره ضد الدين؟

كما أن ما اتخذته المؤسسة العسكرية التركية حاليًا من إجراءات التحالف مع إسرائيل لا يصب في صالح العرب ولا الإسلام، وكذلك قراراتها بإلغاء دخول المدارس ومجلس الشعب بالحجاب وفصل الموظفات المسلمات إذا ارتدين الحجاب، هذا وغيره ليس لصالح الإسلام إلا إذا كان هذا إسلام الشياطين.

رحم الله الأستاذ أحمد بهاء الدين الذي طالب الحكومات العربية أن تساند نجم الدين أربكان في سياسته التقاربية مع العرب وفي سياسته الإسلامية لأنها لصالح العرب.

جولة في تاريخ الخلافة

إن على الرغم من أن أوروبا تعتبر تاريخ فتح الأتراك للقسطنطينية بداية النهضة ونهاية القرون الوسطى في أوروبا، إلا أن بريطانيا وفرنسا تحالفتا على تصفية الخلافة العثمانية وتوزيع تركتها.. ثم لم تكتفيا بذلك حتى تم لهما قطع الشجرة بيد أحد أبنائها وهو مصطفى كمال أتاتورك.

وبعد مضي سبعين عامًا على إسقاط هذه الخلافة عادت الصحوة الإسلامية إلى الأتراك والعرب، فكيف كان ذلك؟

خلال عام ١٣٩٤ ميلادية حقق بيارید الأول (رابع قادة الترك من بني عثمان) انتصارات كبيرة ضد الروس والبلغار والمجر والنمسا واليونان وحاصر القسطنطينية ثمانية أشهر وهي عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، ثم بعد اتصالات بينه وبين الخليفة العباسي في القاهرة اتفق على أن يلقب بسلطان الروم، وإن كان

الخليفة العباسي لا يملك من الأمر شيئًا حيث كان قواد الجيش من المماليك هم الذين بيدهم الأمور، وقد تولى بعد ذلك السلطان سليم الأول بعد ذلك فتح القسطنطينية وأصبحت عاصمة العثمانيين.

وفي القرن السادس عشر طالب أهل مصر وأهل الشام من السلطان سليم الأول (العثماني) ضم بلادهم ليحميهم من ظلم المماليك وأن يطبق فيهم الشريعة الإسلامية وكانت قيادات الشعب في البلدين مصر وسوريا وعلى رأسها العلماء والأعيان والقضاة، وراء هذا الاتصال بسلطان الروم (سليم الأول) وأرسلوا إليه الرسائل حسب الثابت بوثائق بالمتحف العثماني في اسطانبول، لهذا احتلت جيوش السلطان سليم الأول سوريا ثم تحركت نحو القاهرة سنة ١٥١٧، واستولت عليها وعزلت الخليفة العباسي المتوكل الثالث ونقلته إلى القسطنطينية ثم أطلقت سراحه فعاد إلى القاهرة ثم مات بها.

وقد كان من نتائج قيام الحلف الأوروبي ضد سلطان الروم وإعلان الحرب عليه نحو قرنين من الزمان أن لقّب السلاطين أنفسهم بالخليفة وكانوا يوقعون باسم الخلفاء المسلمين.

وقد بدأت هذه الخلافة في التراجع منذ هزيمة السلطان عبدالحليم الأول أمام الحلف الأوروبي الصليبي وإبرامه معاهدة معهم في ١٧٩٤/٤/٢١ سميت معاهدة "كوشوك" وتضمنت المادة السابعة منها فرض حماية أوروبا للمسيحيين من رعايا الدولة العثمانية، وكان توقيع عبدالحميد الأول على المعاهدة باسم خليفة المسلمين.

وقد ضعفت هذه الخلافة بالابتعاد عن قيم الإسلام ومبادئه لكثرة نشاط الأحزاب القومية حتى فرضت أوروبا على السلطان عبدالحميد الثاني الذي تولى الحكم سنة ١٨٧٦ أن يتخلى عن أقاليم لأوروبا في معاهدة بتاريخ ١٨٧٨/٣/٣ هي معاهدة سان استيفانون التي ضمت أغلب الأقاليم الأوروبية إلى أوروبا على الرغم أن أغلبية سكانها مسلمين.

ثم شرعت أوروبا في توزيع تركة هذا الرجل المريض فاحتلت فرنسا تونس سنة١٨٨١ واحتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ومسقط سنة ١٨٩٢ والكويت سنة١٨٩٩ ولم تكن الكويت آنذاك جزءًا من العراق كما يزعم طاغيتها صدام حسين، بل كانت كالعراق جزءًا من الخلافة العثمانية وكان لها وضع خاص في علاقتها بعاصمة الخلافة.

وقد استغاث السلطان عبدالحميد الثاني بالأقطار الإسلامية والعربية وطلب مبايعته لمواجهة الخطر الأوروبي ورفع شعار "يا مسلمي العالم اتحدوا"، وللأسف لم يستجب له سوى مسلمي الهند فأعلنوا حركة إسلامية باسم "حركة الخلافة".

وأكمل حزب الاتحاد والترقي المهمة المسندة إليه، فعزلوا الخليفة في سنة ١٩٠٩م وهذا الحزب تم تأسيسه في سالونيكا باليونان بمعرفة طلعت بيك ورحمي بيك، وانضم إليهم من البكوات نيازي، أنور، وجمال، ومصطفى كمال، وادعى أنور أنه مع الخلافة الإسلامية ونادى بالجهاد المقدس خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، ١٩١٨ وبعد هزيمة تركيا كشفوا عن وجههم وعن عدائهم للإسلام والعروبة ولا يخفى على العرب أن المجازر التي ارتكبت ضدهم كانت بيد أنور وجمال.

لقد أسندوا الخلافة صوريًا إلى محمد الخامس سنة ١٩٠٩م ثم إلى محمد السادس سنة ١٩١٨م ثم إلى عبدالمجيد سنة ١٩٢٢م وكانوا جميعًا كقطع الشطرنج في أيدي حزب الاتحاد والترقي اللاديني.

وفي أول أكتوبر سنة ١٩٢٢م أصدروا قرارًا من الحكومة التركية بإلغاء السلطنة وبقيت الخلافة لقبًا اسميًا "روحيًا".

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٣م أعلنوا تحول تركيا إلى جمهورية وانتخبوا لرئاستها كمال أتاتورك إلى أن ألغى لقب الخلافة رسميًا في ٣ مارس ١٩٢٤ وطردوا الخليفة عبدالمجيد وأسرته من تركيا.

وكان الشريف حسين بن علي أمير الحجاز ضد تركيا، وكان قد أخذ وعدًا من بلفور لإقامة خلافة عربية قرشية هاشمية برئاسته عند قيامه بتحريك الثورة في البلاد العربية ضد الخلافة التركية العثمانية، وهو ما قام بتنفيذه سنة ١٩١٦م خلال الحرب الأوروبية الأولى، ثم عزلوه حيث كان لبريطانيا وعد من وزير خارجيتها بلفور لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين فأوفوا بوعدهم لليهود وخدعوا الشريف.

ونظرًا لأن الشريف حسين بن علي كان يحلم باسم الخلافة، فإنه بمجرد سماعه نبأ إلغائها في تركيا في مارس ١٩٢٤ أعلن نفسه خليفة في ذات الشهر، ولكن لم يدم هذا الإعلان طويلاً فقد استولى عبدالعزيز آل سعود على الحجاز وأسس الدولة السعودية فزال أمل الشريف حسين في الخلافة، كما أنه لم يساند الشريف حسين أحد من قادة العرب.

وهكذا تمخضت الحرب العالمية الأولى عن إسقاط الخلافة الإسلامية بعد أن ظلت تتواصل حلقاتها خلال ثلاثة عشر قرنًا ونصف القرن من الزمان، ولم يعد من الدول الإسلامية دولة واحدة تملك أمر نفسها، وسمحوا لتركيا بأن تحتفظ بشيء من الاستقلال مقابل أن تتخلى عن الخلافة بل وعن إسلامها أيضًا، ولضمان ذلك تضمنت معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ أن تتعهد مصر بسن قوانين تتفق مع أوروبا.

أما مصر فقد أعلنت بريطانيا في ١٩١٤/١٢/١٨ أنها تحت حمايتها وقد زال عنها سلطان الخلافة العثمانية، وفي اليوم التالي أعلنت خلع الخديو عباس، حيث كان يتعاطف سرًا مع الخلافة وأعلنت تنصيب الأمير حسين على عرش مصر ومنحته لقب سلطان لأن لقب الخديو من الألقاب التركية، وحتى يثبت السلطان الجديد طاعته لبريطانيا قرر مجلس الوزراء المصري برئاسته إلغاء منصب قاضي قضاة مصر لأنه كان يعين من قبل الخليفة العثماني، وهذا الإجراء أدى إلى سخط المصريين على الإنجليز والسلطان لأنه استمد ولايته من سلطة الاستعمار، وكان يستمدها من الخلافة الإسلامية بفرمان من الخليفة ثم امتنع طلبة كلية الحقوق عن الذهاب إلى الكلية يوم ١٩١٥/٢/١٨ حيث حدد السلطان حسين هذا اليوم لزيارة الكلية بينما أطلق عليه النار شاب يُدعى محمد خليل وهو تاجر خردوات بالمنصورة أثناء مرور موكبه بشارع عابدين في ١٩١٥/٤/٨ وبعدها بشهرين ألقيت قنبلة على موكبه وهو في طريقه إلى صلاة الجمعة بالإسكندرية، كما طعن وزير الأوقاف بالسكين في القاهرة في ١٩١٥/١٢/٢٥، فضلاً عن ذلك فإن بعض قبائل العربان رفضوا أن يقسموا يمين الطاعة للإنجليز لأن الإسلام حرم الولاء للحاكم المستعمر .

مركز غربي

أخذ شعور المصريين بالضيق ينمو بعد أن اتخذت بلادهم مركزًا للقواعد الغربية تدار منها كل العمليات الحربية التي تهدف إلى القضاء على دولة الخلافة، وبعد أن أصبحت القاهرة مقرًا لمكتب المخابرات التي كانت تحاك فيه خطط الجاسوسية الإنجليزية لهذه المنطقة.

وفي الوقت الذي كان يُساق فيه المسلمون لقتال إخوانهم المسلمين كانوا يُجبرون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ولفرسان القديس يوحنا مع براءة هذا القديس منهم، وأصبح لهذه التبرعات يوم مشهود تُقام فيه الحفلات التي يتبارى فيها المنافقون ممّن يجرون وراء المنفعة والزلفى لسادتهم الإنجليز، وللتنافس في التبرع أصبحت مصر ثاني بلاد العالم في ترتيب هذه التبرعات.

خلفية المعركة مع الإنجليز

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى انفجر المرجل، والذين يرجعون ثورة ١٩ إلى أسباب سياسية أو اقتصادية ويهملون العامل الديني فيها يخطئون خطأ كبيرًا ويخدعون الناس، ولم يكن انشغال المصريين بما كان يجري في تركيا من أحداث وتتبعهم للخلافة وتطوراتها خلال ثورة ١٩ وما بعدها إلا مظهرًا من مظاهر هذا المد الإسلامي الذي لم يضعف أثره في النفوس، فقد اعترف المعتمد البريطاني وهو أحد مؤرخي مصر الحديثة بهذا العامل الديني في الثورة، فها هو اللورد ويفل وهو من كبار قوادهم ينقل عن إحدى المجلات الإنجليزية صورة رمزية للقائد الإنجليزي اللنبي خلال عودته من حرب فلسطين وقد كتب تحتها "العودة من الحرب الصليبية".

وأرسل اثنا عشر أسقفًا في الآستانة برقية إلى رئيس أساقفة كنتربري بدعوته فيها إلى المساعدة على إخراج الأتراك من الآستانة، وأرسل أسقف فيدرك تلغرافات بهذا المعنى نيابة عن مائة أسقف وشكره على المساعي التي يبذلها في الحروب الصليبية، ويصرح القائد الفرنسي بيير كيلر بهذه الدوافع الصليبية حيث يقول في كتابه عن القضية العربية "إن مصالح فرنسا في الشرق الأوسط هي قبل كل شيء مصالح روحية، وتعود هذه العلاقات إلى عهد الصليبيين".

امتلأت قلوب المصريين حزنًا بنكبة الآستانة دار الخلافة وقد احتلتها جيوش الأعداء وتقاسمها الإنجليز والفرنسيون والطليان وسيطروا فيها على كل شيء حتى أصبح الخليفة سجينًا أو كالسجين.

ثم تتعلق آمال الناس بمن سموه البطل مصطفى كمال أتاتورك وهو يقود المتمردين في قتال مع اليونان الذين انتشروا يخربون كل ما تصل إليه أيديهم، ودهش الناس حينما رأوا هذا القتال البائس .. حتى تم له إجلاء اليونان عن الأناضول في أواخر سنة ١٩٢٢م في الوقت الذي يعلن فيه رئيس وزراء بريطانيا أن هذا الانسحاب كان أمام تركيا الفتاة وليس تركيا الخلافة ولكن الشعراء العرب يعتبرونه انتصارًا للإسلام على الكفر، وقال شوقي في ذلك:

الله أكبر كم في الفتح من عجب ... يا خالد الترك جدد خالد العرب

قد كان شوقي والشعراء في مصر مخدوعين في أتاتورك، ولم يكونوا يعرفون من أمره وقتذاك ما عرفوا من بعد، فقد ظنوه وقتذاك يعمل للإسلام كما يزعم وكما تظاهر في بداية الأمر هو وحزبه.

لقد انخدع العرب والمسلمون بالشعارات التي رفعها أتاتورك باسم الإسلام، وفي واقع الأمر كان موضع إعجاب شوقي والمسلمين جميعًا في جميع بقاع العالم، وكان الناس إذا قارنوا كفاح مصطفى كمال المظفر للإسلام باستسلام الخليفة القابع في الآستانة مستكينًا لما يجري عليه من ذل، كبر الأول في نظرهم بمقدار الاستهانة بالخليفة بل زاد من سخطهم على الخليفة ما تناقلته الصحف من إهداره دم مصطفى كمال واعتباره عاصيًا متمردًا، ولم يكن مصطفى كمال في نظرهم إلا بطلاً مكافحًا يغامر بنفسه لاستعادة مجد الخلافة وقد خيل إليهم أن الخليفة يمرغه في التراب في أقدام الجيوش المحتلة، كما كانت الدعاية الكاذبة تصور لهم ذلك.

لقد سيطر الكماليون على العاصمة وأعلنوا عزل وحيد الدين عن السلطة، فلم يجد بدًا من حماية قائد الجيوش الإنجليزية حين شعر بالخطر على حياته، فنقله إلى بارحة أقلته إلى مالطة ثم لم يلبث مصطفى كمال أن أعلن فصل الدين عن الدولة، وعين ولي العهد الأمير عبدالمجيد خليفة مجردًا من السلطة وإقامة في الآستانة ثم أعلن الجمهورية واتخذ أنقرة التي كانت مركز حركته عاصمة لها ومقرًا للحكم.

لقد تباينت مذاهب الناس في هذا الانقلاب ولكن كثرتهم أيدت مصطفى كمال في البداية، وحسبوا أنه يجاهد في سبيل الله، حسب الأشعار التي نشرت مدحًا فيه وتشبيهه بخالد بن الوليد، وأنه جاء لإصلاح أوضاع الخلافة الإسلامية التي أهانها السلاطين الأتراك!

وقد غاب عن الشعراء والعلماء والمفكرين المصريين الذين انبهروا بنفاق مصطفى كمال أتاتورك حتى لقبوا أطفالهم باسم مصطفى كمال، غاب عنهم أن تركيا يحكمها في الواقع حزب تركيا الفتاة منذ ثورته في سنة ١٩٠٨ حيث خلعوا السلطان عبدالحميد وتحول هذا الحزب إلى حزب الاتحاد التركي، وأن هؤلاء كانوا يزعمون أنهم يقومون بحركة إصلاح ديني، وأن تركيا ستأخذ مدنية الغرب مع احتفاظها بقوميتها وإسلامها، ولكن الواقع قد كشف الحقائق التي غابت عن المخدوعين كما غاب عن هؤلاء أنه منذ ١٧١٦ كان التنسيق بين تركيا والغرب شاملاً لكل شيء حتى في وسائله وأن الجيش تم تنظيمه على نسق غربي، وفي سنة ١٨٣٩ بدأ عصر الإصلاح الشامل وسمي بعصر التنظيمات.

مجموعة تركيا الفتاة

إن مجموعة تركيا الفتاة كانت تعمل على إلغاء الخلافة بالتدريج، فعزلت السلطان عبدالحميد سنة ١٩٠٨ م وتدرجت في التحول عن الإسلام حتى ألغت نظام

السلطنة سنة ١٩٢٣م، وأبقت الخليفة بلا سلطة. ومن التضليل أنه عندما أعلن هؤلاء نظام الجمهورية كانت الخلافة روحية فقط ونشروا الخير للمسلمين واستبشروا برد الحكم جمهورية يستند إلى الشورى.

ولكن بعض العلماء والناس أنكروا هذا البدع الجديد الذي ابتدعه الكماليون في الإسلام بفصلهم بين السلطة والدين فعارضهم المخدعون بشعارات الكماليين ونفاقهم.

وأعلن المفتي مصطفى صبري شيخ إسلام تركيا إهدار دم مصطفى كمال، وانشغلت الصحافة المصرية زمنًا طويلاً يقرب من السنتين بالكلام عن هذا التطور الذي طرأ على الخلافة من تحريرها من السلطة، ثم قدم مصطفى صبري شيخ الإسلام إلى مصر فارًا من الكماليين وأراد أن يؤكد أن فصل الدين عن الدولة ليس إلا وسيلة للتخلص من الإسلام والتحرر من شريعته وقيوده، ولكن الصحف شنعت به وظن الناس وقتذاك أن الشيخ مدفوع في مهاجمته للكماليين بعد أن ألجأوه إلى الهجرة وألجأوا الخليفة إلى الفرار، فهاجموه هجومًا عنيفًا تجاوز في كثير من الأحيان حدود الأدب والأخوة الإسلامية وكرم الضيافة.

وللأسف الشديد صدّق بعض الغافلين أكاذيب الذين ردوا على مصطفى صبري في الدفاع عن الكماليين والدعوة إلى مناصرتهم لأن في شد أزرهم نصرًا للإسلام واشتركوا كذلك في اتهام الشيخ ومن يذهب معه بأنهم فيما يذهبون إليه من تفسسيق الكماليين يصدون عن الهوى وعن الشهوات، ومن أبرز ما كتب في الرد على مصطفى صبري مقال لوكيل الجامع الأزهر في صحيفة الأهرام في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢م بدأ بالثناء على أبطال الشرق وحماة الإسلام في أنقرة ويعزو الكاتب للكماليين فضل إنقاذ الآستانة مما كان يراد بها ويعتبره ويعتبرهم قدوة لأربعمائة مليون من المسلمين.

وبعد عامين وفجأة يكشف مصطفى كمال القناع عن وجهه ويسفر عن حقيقة نواياه فيلغي الخلافة ويطرد الخليفة وعائلته إلى خارج حدود تركيا بعد أن جردهم من جميع أموالهم وأملاكهم لأنهم رمز للخلافة الإسلامية، وقد كان إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤، ثم أتبع ذلك بإلغاء الحج والآذان، وأغلق أكثر المساجد وجعل يوم الأحد هو يوم العطلة الرسمية لتركيا ثم وضع نصًا في دستور تركيا أنها دولة علمانية أي لا دينية، ولهذا حكمت المحكمة العليا في تركيا منذ شهور ببطلان قرار الحكومة بإباحة الحجاب الشرعي وزيادة في التهكم بالإسلام. قال هذا الذئب يوم افتتاح مجلس الشعب سنة ١٩٢٣م: "نحن الآن في القرن العشرين ولا نستطيع أن نسير وراء كتاب تشريع يبحث في التين والزيتون" يعني القرآن الكريم.

وتكملة لهذه الخطة أعلن أحد زعماء حزب الاتحاد والترقي في تركيا وهو أغا "أوغلي أحمد " إنا عزمنا على أن نأخذ كل ما عند الغربيين حتى الالتهابات التي في رئتهم والنجاسات التي في أمعائهم".

ولقد قلَّد هؤلاء بعض المصريين أو العرب أملاً في القيادة السياسية أو الأدبية أو الاجتماعية ليحلوا محل الاحتلال الأوروبي وينفذوا سياسته عملاً بتوصية كرومر في قوله "سنرحل من مصر على أن نحكم بأيد مصرية وعقول بريطانية" ٨٣ من كتابه، وللأسف نعد من المقلدين طه حسين الذي نصبوه بعد ذلك عميدًا للأدب العربي، وكان مؤهلاته لذلك بعض الأعمال ومنها كتابه الشعر الجاهلي الذي كذّب فيه ما ورد في القرآن عن الأنبياء ومنها كتابه مستقبل الثقافة في مصر والذي طالب فيه بتطوير الأزهر وتبعيته للجامعة العلمانية، وقد جاء في هذا الكتاب "سبيل النهضة بينة وواضحة مستقيمة لا عوج فيها ولا التواء، وهي أن تسير سيرة الأوروبيين وتسلك طريقهم، خيرها وشرها ما يُحمد وما يُعاب".

محنة الأتراك من انقلاب الكماليين

من المؤسف أن بعض الكتاب العرب ومن منطلق عدائهم لما يسمى بالجماعات الإسلامية لمصالح دنيوية وتنافس على المراكز لم يفرقوا بين الخلاف مع الأشخاص والخلاف حول المبادئ الإسلامية، فناصروا الجيش التركي في تدخله السافر في الحكم وإجراءاته ضد التحول الإسلامي في تركيا.

وحتى تتضح الحقائق للقراء الذين سلموا من التبعية للصهيونية وسدنتها ننشر ما كتب في ذلك من قبل بأقلام المحايدين وبعضها لغير المسلمين حيث بينوا كيف حول أتاتورك تركيا إلى دولة معادية لكل مبادئ الدين صغيره وكبيره.

في محاضرة له عن "الإسلام والغرب" قال المؤرخ الإنجليزي "ارنولد توينبي": لم يكتف أتاتورك بتغيير الدستور التركي بل أجبر الرجال على ارتداء القبعات التي تمنع لابسيها من أداء شعائر الصلاة الإسلامية اليومية، بخاصة في السجود، وكنس الشريعة الإسلامية بأكملها، وتبنى القانون المدني السويسري بعد أن ترجم إلى التركية، وطبق قانون الجرائم الإيطالي وغيّر الأحرف العربية بأحرف لاتينية.

فماذا ربحت تركيا من انقلاب هذا الطاغية؟ إلا الجوع والتمزق وضآلة الوزن الدولي والتلف العلمي والقواعد الاستعمارية العسكرية، هذه هي المكاسب التي قدمها أتاتورك لتركيا.

لم فعل ذلك؟

يزعم أن ذلك تم من أجل التخلص من الإسلام؟! فهل حقق ما يريد؟

لا فها هي تركيا ـ بعد رحلة طولها نصف قرن من المتاعب، والاضطراب والفقر ـ تعود إلى الإسلام، ففي الانتخابات الماضية أحرز حزب الإنقاذ ٤٩ مقعدًا في البرلمان التركي وهو حزب يخوض الانتخابات لأول مرة وهو حزب عمره عام واحد، تكوّن في أكتوبر عام ١٩٧٣م وظفر تلك المقاعد في أكتوبر ١٩٧٤، وهو حزب يجهر بالإسلام ولا يخافت به.

وبعد الانتخابات لبثت تركيا ١٠٠ "مائة" يوم بلا حكومة لأن نتائج الانتخابات لم تمكن حزبًا منفردًا من تشكيل حكومته.

ورغم جحود أتاتورك وحقده على الإسلام، ورغم تماثيله الوثنية المنتشرة في تركيا، ورغم الأموال الهائلة المرصودة لمحاربة الإسلام على كل مستوى في تركيا، ورغم القواعد الأميركية ورغم المحافل الماسونية ويهود الدونما، رغم ذلك كله اضطرت كبرى القوى السياسية في تركيا إلى الاعتراف بوزن الإسلام والتفاهم مع زحفه المستمر والصاعد.

لقد تشكلت الوزارة التركية من حزبين إثنين هما حزب الشعب الجمهوري وحزب الإنقاذ الوطني، والحزب الأخير ـ كما أسلفنا ـ يرتبط بالإسلام علنًا، وزعيمه الدكتور نجم الدين أربكان رجل مسلم يبصر خلاص تركيا في الإسلام وحده، وكان من نتائج هذا التحالف:

- لقد ظفر حزب الإنقاذ بسبع حقائب وزارية في الوزارة التركية الجديدة من بينهما حقيبة وزارة الداخلية.
- لقد كان الإسلام مطاردًا في الحكومات التركية المتعاقبة وكانت "الإسلامية" جريمة يعاقب عليها القانون، وها هو الإسلام يقتحم المعاقل التي حرم منها طويلاً حرم منها بدأب وحقد وخبث، ففي الاتفاقية المبدئية بين الحزبين اتجاه واضح نحو الاهتمام بالإسلام.
- في جانب العبادات وضعت سياسة لبناء المساجد، وهذا تقدم جيد إذا عرفنا أن قدرا كبيرا من كراهية أتاتورك للإسلام قد وجهت للمساجد، في تحويلها إلى متاحف وفي تغيير لغة الأذان، وفي منعه التوسع في بنائها، وفي إجبار المسلمين على ارتداء القبعات.
- وحظى الإسلام باهتمام ملحوظ في جانب التربية حين قرر الحزبان العناية بالتثقيف الأخلاقي الإسلامي في المدارس.

- وحظى الإسلام باهتمام واضح في السياسة الاجتماعية حين اتفق الحزبان على السماح للجمعيات الإسلامية بممارسة نشاطها بحرية ودعم حكومي.
- وحظى الإسلام باهتمام ملحوظ في السياسة الخارجية، حين اتفق الحزبان على توثيق الصلات بالعالم العربي الإسلامي.
- وكان من الخطوط الأساسية في السياسة الخارجية لحزب الإنقاذ الوطني خط تعزيز الصلات بالعالم العربي الإسلامي.
- وحظى الإسلام باهتمام ملحوظ في جانب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فقد اتفق الحزبان مثلاً على أن يمتلك سكان الأحياء الفقيرة بيوتهم مجانًا، وقد كانت هذه البيوت ملكًا للدولة.

إن الطاغية يدمر الأمة، يم يطويه الموت وتبقى الأمة بعده تتجرع الندم والحسرة والكرب والشقاء والذل والبلاء كما هو حاصل في حكم العسكر للعرب.

إن الذين يحاولون اليوم في منطقتنا هذه أو في العالم الإسلامي كله السير في طريق أتاتورك في رفضه شريعة الإسلام وتبني العلمانية الملحدة، إنما يسيرون في طريق مسدود ولصالح إسرائيل.

فرض سياسة أتاتورك

حرص الاستعمار الذي خطط لإلغاء الخلافة الإسلامية، ونجح في ذلك بعد أن التهم العالم العربي وقسمه بين بريطانيا وفرنسا، حرص على أن يزرع في دول هذا العالم وبخاصة دولة الخلافة تركيا نخبة عسكرية تدين له بالولاء وتضمن استمرار السياسة الاستعمارية وأهم بنودها الحفاظ على الهوية اللادينية لتركيا، والحيلولة دون العودة للإسلام.

وفي إحدى المواجهات بين العسكر والمدنيين في تركيا قرر الجيش الإطاحة بالحكومة بعد أن قرر حزب السلامة المطالبة ببعض حقوق المسلمين، فألقى رجال الجيش القبض على قياداته وحاكمهم وكان أبرز المحاكمين المقبوض عليهم نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الذى تم حله.

وقال في ذلك فتحي رضوان في مقال طويل مفندًا الاتهامات الموجهة إلى هؤلاء: بادئ ذي بدء يأخذ المدعي العسكري على المتهمين أنهم رفعوا الشعارات الآتية:

- الإسلام هو السبيل الوحيد.
- ومحمد هو القائد الأوحد.
- والشريعة هي الإسلام.
- والقرآن دستورنا.

- كل الأوثان المعادية للإسلام يجب أن تتحطم والإسلام يجب أن يعود إليه سلطانه.

وأعلنت السلطات العسكرية إلى جانب ذلك غضبها العنيف على استعمال المصطلحات الإسلامية مثل: لفظ "الحق" تعبيرًا عن الله والصواب والحقيقة، ولفظ "ألباطل" تعبيرًا عما يضاد الحق أي الزائف وغير الصحيح.

ويقول نجم الدين أركان: "إن السلطات العسكرية تجهل أن لفظ "الحق" ورد في القرآن ٢٢٧ مرة، وأن لفظ "الباطل" ورد في ٢٤ موضعًا من سور القرآن.

كذلك قام اعتراض العسكريين على مصطلحات "الجهاد" و "التبليغ" بدعوى أن هذه الألفاظ لا تروج ولا تستعمل إلا بقصد تحويل تركيا إلى دولة دينية إسلامية.

ويتساءل المتهمون: ما الذي يحول بينهم وبين تحويل تركيا إلى دولة إسلامية مادامت الوسائل التي يستخدمونها هي وسائل مشروعة يقرها القانون، بل يقرها الدستور الذي لا يحرم سوى تغيير صفة "الجمهورية" عن الحكومة التركية؟! أما الصفة غير الدينية التي تنص عليها المادة "٢" من الدستور فإنها تدخل في نطاق التغيير الدستوري إذا ما تم العمل على ذلك بوسائله المشروعة والقانونية، وإذا ما لم يكن مسموحًا به فإن تركيا تفقد خصائص حكومتها "الديمقراطية" وهي الديمقراطية التي يتباهى بها اتباع "أتاتورك" وتلاميذه و حواريـــوه.

الفكر الديني والأحزاب

ويستمر الاتهام في تقديم الأدلة ضد نجم الدين أربكان وجماعته، فيقول: إن الرغبة المتأججة لبعض الجماعات المعروفة لدى سلطات الدولة في تغيير أصول حكم الدولة التركية السياسية والاجتماعية وتحويلها إلى دولة إسلامية، هذه الرغبة المتأججة لم تهدأ قط وقد سعت تنظيمات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، كما جرت مؤامرات عديدة للوصول إلى الغاية ذاتها، وقد أرادت هذه الجماعات الانتفاع من المزايا التي تتمتع بها الأحزاب في ظل الدستور، فألبسوا جماعاتهم الدينية ثوب الأحزاب، و"تزيوا بزيها" من ذلك حزب "النظام الملي" أي القومي الذي سبق تجريمه سنة ١٩٧٢ بمقتضى حكم صادر من المحكمة الدستورية، وقد صرح أربكان زعيم هذا الحزب المحظور في اجتماع عقده في السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٠م بأنه سوف يُشكل حزبًا مراعاة لمقتضيات الأحوال القانونية، ولكنه هو وأعوانه ليسوا كما يسمون أنفسهم أتباع "الحق" أي أتباع "الله"، وهذا كلام صريح الدلالة في أنهم يريدون التستر وراء مظهر "الحزب" والانتفاع بالحقوق الدستورية الممنوحة

للأحزاب السياسية ليتيسر لهم أن ينظموا أنفسهم في طول البلاد وعرضها وليصلوا إلى أسماع الجماهير وليؤثروا فيها.

والحق أن الجماعات الأخرى التي قلدت أربكان لم تنجح نجاحه، فلم يتسللوا إلى الشعب ولم يظفروا بثقته، ولكن عددًا غير قليل من المواطنين تأثروا بهذه الدعوة الدينية، وتكونت قوة لا بأس بها حول هذه الفكرة، فكرة أن الشريعة الإسلامية يمكن أن تطبق على جميع فروع الحياة الوطنية، كما أن حظر هذا الاتجاه من جانب المحكمة الدستورية لم يوقف النشاط في هذا المجال، كذلك فإن القوى التي تجمعت حول حزب أربكان لم تتبدد بل تمت المحافظة عليها، بفضل منشورات ومطبوعات متعددة ومتنوعة، بل إن بعض أعضاء الحزب المحظور قاموا بتأليف حزب جديد وانضم إليهم العديد من أعضاء الحزب السابق.

ولقد أثبتت الأحداث التي وقعت في الفترة ما بين منتصف سنة ١٩٧٧ حتى ديسمبر ١٩٨٠ أن زعماء حزب "النظام الملي" "م.س.ح" مع أشخاص آخرين يعملون لنفس الهدف مثل "أحمد اوجور" قد ألفوا جماعة تسعى لهذه الغاية متحدين القانون في مادته ١٦٣ والتي تحرم التنظيمات غير المسموح بها، كما أنهم حاولوا الاختفاء تحت اسم جماعات مصرح بها، وذلك بهدف القيام بعمل غير مشروع وهو قلب أساس الدولة إلى دولة إسلامية.

ويعترف المدعي العسكري في هذا الموضع من قراره بأن عددًا من المواطنين أكثرهم من الشباب قد تأثروا بدعوة هذه الجماعة وتورطوا في أعمالها وقد عقدوا اجتماعات تحت أكثر من ستار.

الإسلام هو السبيل

وتوالت اجتماعات هؤلاء الدعاة، من ذلك اجتماع تم عقده في ٢٩ مايو سنة١٩٨٠ في "قونية" وهي إحدى مدن تركيا القديمة، وكان قد سبقه عقد اجتماع مماثل في مدينة "يوزجات" في ٢٩ مايو سنة ١٩٧٩ وفي هذين الاجتماعين هتفت الجماهير بشعارات مثل "لتسقط الدولة غير الدينية" و "الدولة الإسلامية لابد منها" و"الإسلام هو سبيلنا الوحيد" و"الشريعة هي الإسلام والدستور هو الحق" وقد رفعوا أعلامًا كتبوا عليها ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، "لقد جاء الحق وزهق الباطل" و "جهادنا صراع بين الحق والباطل" وقد وقع كل هذا أمام أربكان وأعوانه، ومن بين الشعارات التي ترددت أيضًا: "محمد ﷺ هو قائدنا الأوحد" و "الوثن سوف يسقط والإسلام سوف ينتصر".

ويقول المدعي العام العسكري إن الوثن أو الصنم هنا مقصود به أتاتورك لأن المتهمين يعتبرون أتاتورك وما نادى به من مبادئ عائقاً في وجه الدولة الإسلامية.

ويواصل المدعي العسكري اتهاماته لأربكان وجماعته فيقول: "لقد تم تشكيل جماعتين للشباب، إحداهما تحت اسم "اكين سيلار" والثانية تحت اسم "اك جش" وقد تشكلت الجماعة الثانية بعد أن بطل وجود الأولى بمقتضى نص في قانون الطوارئ، ولا شك ـ عند المدعي ـ أن هاتين الجماعتين وحزب أربكان على تعاون وثيق للوصول إلى الهدف النهائي، هدف إقامة دولة إسلامية في تركيا، وشباب هاتين الجماعتين يبدي إعجابًا وتقديرًا عظيمين لأربكان، وقد أثبتت إجراءات التفتيش التي جرت لمقر هاتين الجماعتين حقيقة أن حزب النظام يزودهما بالمعونات المالية، وكان من بين المضبوطات منشور بعنوان "منظمة الشباب الإسلامي في أوروبا" وجاء في هذا المنشور: هذه المنظمة تقوم أساسًا على الاعتقاد الديني وأنها تقيم معارضة ضد اضطهاد الحكومة للدين، وتعبر في الوقت نفسه عن حنين الشباب وأشواقهم نحو دولة تقام على أصول الدين.

التقدم والتخلف

وقد دافع بعض المتهمين عن أنفسهم بقولهم إنهم حضروا اجتماعات دعوا إليها كضيوف وخطبوا فيها كمدعوين لا كمنظمين، ولكن المدعي العام العسكري يكذب هذا الدفاع ويقول أن أحد كبار المتهمين افتتح أحد المؤتمرات في سنة ١٩٧٧ بخطبة قال فيها: "ليباركم الله لجهودكم النبيلة وليكتب لكم النجاح وإني أود أن أقدم لكم تحياتي بمناسبة رأس السنة الهجرية ونحن إذ نطيع الله ورسوله، نقيم أعظم الحضارات ولكن ما نكاد نعصي الله حتى نتخلف، لقد حاربنا في الحرب العالمية الأولى في سبع جبهات وكانت النتيجة أن الوطن احتل، وقد بدأ شعبنا العظيم يقاتل لينقذ الأناضول نزولاً على أمر الله ورسوله، ولم يكن هذا القتال من أجل أن نخرج أبطالاً بل لتعلو كلمة الإسلام، ولكن ما حدث بعد ذلك النصر هو الطمع المتأجج الذي فرض علينا ثورات لا علاقة لها بقضيتنا النبيلة.

ولكن مهما قالوا فإن الشريعة لا تزال هي سبيلنا الوحيد لنصبح أمة يحترمها الناس تحت الحق، ثم أشار "يازجان" بعد ذلك إلى هؤلاء الذين يسيرون في غير سبيلنا وعليهم أن يتبعوا طريقنا والدعوة لا يمكن أن تتحقق بالعنف والقتل، أول ما يجب علينا هو أن نقوم "بالتبليغ" ولكنهم إن أصروا على الرفض وطلبوا القتال، فإنه يحق لكم أن تقاتلوا حينئذ دفاعًا عن أنفسكم.

وقد ألقى "أربكان" خطابًا في الحجاج الأتراك في مكة سنة ١٩٧٧ فتلا بعض آيات القرآن في بداية خطابه ثم قال: "إن الله قد أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله".

ثم قال: "علينا أن نتأمل موقفنا كمسلمين أتراك، ونتساءل: أنحن في طاعة الله أم في معصيته؟ وهل تحكمنا أحكام الإسلام وآيات القرآن أم يحكمنا شيء آخر، إن قوانينا ليست سوى ترجمة للقوانين الغربية، فالقانون المدني منقول عن سويسرا، والقانون الجنائي عن إيطاليا، وببساطة نحن نحكم طبقًا لقوانين المسيحيين واليهود، وبالتالي فإن أحكام القرآن لا تحكمنا، ورسالتنا هي أن نعيد سيادة القرآن، وهذا يقتضي جهادًا"، وقد صرح أربكان يومًا فقال: "إن طريقنا واضح ونحن ننشئ كتاتيب في كل قرية ومدرسة في كل مدينة، وسنعيد فتح مسجد "ايا صوفيا" الذي جعله السلطان محمد الفاتح مسجدًا بعد أن كان كنيسة ومهما فعل الآخرون فإن ما نريد سوف يتحقق".

وفي اجتماع عقد للاحتفال بذكرى فتح استانبول على يد السلطان محمد الفاتح، وزعت رسالة جاء فيها: "بدلاً من الاحتفال بأيام مجيدة أخرى، كان يجب الاحتفال بيوم الفتح باعتباره "يوم الشباب" ويقول المدعي العسكري: إن هذه العبارة يقصد منها الحط من أهمية يوم ١٩ مايو ١٩١٩ الذي وصل فيه أتاتورك إلى مدينة "ساسون" التي كانت بداية حرب التحرير.

الجمعة بدلاً من الأحد

وفي اجتماع عقد تحت إشراف المؤتمر العام لشباب المسلمين قال "أوجلو" أحد الزعماء الإسلاميين: "إن ثورات أتاتورك قطعت تركيا عن ماضيها، والإصلاحات التي قام بها أضرت بالقيم الروحية للشعب، وعقب التوقيع على معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء "انجلترا وفرنسا وإيطاليا" مع الملحقات السرية لهذه المعاهدة ألغيت الخلافة وأصبح المسلمون بلا قائد، وحلت الحروف اللاتينية التي لا تلائم اللغة التركية محل الحروف العربية، والقوانين العثمانية القائمة على الشريعة حلت محلها القوانين الغربية التي لا تحقق احتياجات الشعب، وبعد ذلك أصبحت الدولة "لا دينية" وهو حدث لا نظير له في التاريخ، وقد كان لهذه المواقف "الأتاتوركية" رد فعل عنيف عند الشعب، انتهى بشنق الكثيرين".

وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ علق أعضاء حزب "أربكان" شعاراتهم المعروفة على تمثال "أتاتورك" نفسه وألحقوا بالتمثال الأذى، وهذا يكشف بجلاء شعورهم نحو الجمهورية وعداءهم ضد مؤسسها.

وقال "أربكان" إنه حينما كان مشتركًا في الحكم كان حكام الأقاليم يؤدون الصلاة خمس مرات في اليوم كما يأمر الله، ولكن هذا انتهى حينما ترك الوزارة.

ويقول المدعي العسكري إن أعمال المتهمين عملاً بعد عمل، وخطبهم الواحدة وراء الأخرى، تكشف عن نواياهم بجلاء، وهو العمل على إقامة الدولة الإسلامية أو دولة الشريعة.

وفي اجتماع مغلق قال "أربكان": "إني أشكر الله وأحمده أن حزب السلامة قدم اقتراحًا بجعل يوم الجمعة يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من يوم الأحد، ولكن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة رفضا ذلك الاقتراح لأنهما لا يهتمان بالدين.

وتوثيق الزواج لا يتم على أيدي رجال الدين، لأن الدين لم يعد "مهمًا" ولكني أدعو الله أن تتم دعوة سريعة إلى عقيدتنا السليمة، فإن الله قد أرانا الحق من الباطل".

ويقول المدعي العسكري: تم ضبط مسودة خطاب أرسله شاب لأبيه: إن نظام التربية في المدارس يبعث في القلوب حب أتاتورك واحترامه وليس حب الله، وإن جميع القوانين غريبة عنّا، ولا يعلموننا العربية لأنهم يودون أن يقطعوا الصلة بيننا وبين سائر العالم الإسلامي.

وجدت بريطانيا ضالتها لإسقاط الخلافة وإضعاف شوكة الدول العربية والإسلامية فأظهر مصطفى كمال أتاتورك في صورة الفاتح والغازي والمجاهد لإنقاذ الخلافة الإسلامية من المتاجرين بالدين الإسلامي.

لقد انسحبت بريطانيا أمامه في حرب لتصطنع له نصرًا عليها ليعود إلى تركيا غازيًا مكللاً بنياشين البطولة ليتم إلغاء الشعائر الإسلامية تحت ستار هذه البطولة المصطنعة.

وقد كان من شروط بريطانيا التي رحب بها أتاتورك:

١ ـ إلغاء الخلافة الإسلامية.
٢ ـ إعلان دستور علماني يضمن عدم عودة الإسلام إلى تركيا.
٣ ـ أن تقطع تركيا صلتها بالإسلام والدول الإسلامية.

وتنفيذًا لذلك أعلن كمال أتاتورك إلغاء نظام الخلافة الإسلامية في عام١٩٢٤م وكانت حجته في ذلك أنه بهذا يحمي الإسلام من انحرافات الخلافة العثمانية، وقد تمثلت هذه الحماية الكاذبة في إجراءات اتخذها منها:

١ ـ إلغاء فريضة الحج.
٢ ـ إغلاق أكثر المساجد ومنع الأذان.
٣ ـ إلغاء اللغة العربية.
٤ ـ إلزام المسلمين بارتداء القبعة.
٥ ـ إلزام المسلمات بالسفور والتبرج وحظر الزي الإسلامي.

وقد أصدر أرمسترونج كتابًا عن كمال أتاتورك عنوانه "الذئب الأغبر" كشف فيه عن جذوره فذكر أنه كان يعاني من الانحلال الخلقي كسكير لا يفيق من الخمر، ومدمن للقمار ولمعاشرة الخبيثات والمومسات مما أصابه بالأمراض الخبيثة.

كما أن المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي قد كشف عن المزايا والأرباح التي حققها الكماليون وهم حزب كمال أتاتورك لتركيا الحديثة، فكان من هذه المكاسب:

١ ـ إجبار الرجال على ارتداء القبعات التي تعوق المسلم عن السجود في الصلاة.
٢ ـ ألغى الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية وأحل محلها قانونًا غريبًا على المسلمين هو القانون السويسري المدني وقانون العقوبات الإيطالي.
٣ ـ ألغى اللغة العربية وفرض على المسلمين الحروف اللاتينية.
٤ ـ حول تركيا إلى دولة ضئيلة الوزن في المجال الدولي.
٥ ـ أورث الشعب التركي الذل والخوف والتمزق والانهيار الاقتصادي.
٦ ـ جلب إلى تركيا القواعد العسكرية الاستعمارية.
٧ ـ تحالفت تركيا في عهد الكماليين مع إسرائيل على حساب جيرانها العرب المسلمين.

الماسونية والصهيونية

وقد علق أربكان على جانب من تاريخ تركيا السياسي الحديث فقال: "إن الحركة الماسونية سعت سعيًا شديدًا لعزل السلطان عبدالحميد ونجحت في سعيها وإن أول محفل فتح في تركيا كان على يد "اميل كورسو" وهو صهيوني وقد انضم إليه ضباط منطقة سالونيكا، وكان من بين هؤلاء الضباط كمال أتاتورك، فالحركة الكمالية كان من ورائها الصهيونية، وتلك كلمات "أربكان" عن تاريخ بلاده، وذلك رأيه الصريح المعلن أمام شعبه في هذا.

ولعل هذا كله يرينا كيف أن الحركة الإسلامية في تركيا قد بلغت من الاتساع والشعبية والعمق ما يدعونا إلى متابعة ما يجري هناك، وفهم دلائله العظيمة وإرهاصاته الكبيرة، والتي تصب في صالح العرب وهم لا يشعرون أو مخدرون.

إن تهمة الحكومة السابقة التي تشكلت من حزب الرفاه الإسلامي وحزب الطريق القويم العلماني، أنها تقدمت بمشروع ليكون يوم الجمعة عطلة رسمية بدلاً من يوم الأحد الذي فرضه كمال أتاتورك على شعب ٩٩٪ منه مسلمون.

وتقدمت بمشروع لإقامة مسجد في مدينة كبرى كلها مسلمون وتفتقر إلى مسجد للصلاة، وتقدمت بمشروع قانون يسمح للمسلمات بالحرية في دخول الجامعة والوزارات بالزي الإسلامي، وذلك إلغاء لقانون فرضه أتاتورك بالحديد والنار وقوة الجيش الذي تعهد بحماسة هذه القوانين التي ترفضها الأغلبية الساحقة، ولهذا يرفض الجيش الاحتكام إلى البرلمان ويفرض توجهات قادته التي لا يقبلها جموع العسكريين المغلوبين على أمرهم.

هذه الاتهامات هي في نظر ثلة من العلمانيين العرب وسام شرف لقادة الجيش التركي، على الرغم من أنها تصب في صالح إسرائيل وتيسر التحالف العسكري معها، والذي يضر بالعرب والمسلمين وبجيران تركيا، وفي مقدمتهم سوريا التي هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

لقد آن الأوان لمن يكتبون من العرب باسم الدفاع عن الإسلام الصحيح ضد تطرف حزب الرفاه الإسلامي، أن يدركوا أن هذه الإجراءات ليست ضد التطرف بل هي ضد الدين الإسلامي، وتنفيذها يؤدي حتمًا إلى التطرف بل وإلى الإرهاب، فهل يريد هؤلاء الكتاب العرب المدافعون عن الديكتاتورية العسكرية اللادينية محاربة الإسلام والعروبة؟!

إن تزامن قرارات الجيش التركي بالحد من تنامي الظاهرة الإسلامية، مع قراره بالتقارب مع إسرائيل والتحالف معها، لم يكن من قبيل المصادفة، ذلك أن قوة إسرائيل ونفوذها داخل المجتمعات العربية والإسرائيلية يرتبط بضعف الكيان الإسلام وإضعاف التحالف العربي الإسلامي، لهذا كان الإعلام السعودي سباقًا في إعلان الاعتراض على المناورات الإسرائيلية التركية بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية، فقد أكدت صحيفة عكاظ السعودية أن هذه المناورات تصب في صالح إسرائيل وتضعف الموقف العربي في الظروف الصعبة التي تمر فيها المفاوضات العربية الإسرائيلية بشأن السلام.

كما انتقد حزب الرفاه الإسلامي في تركيا المناورات التركية الإسرائيلية وأكدت صحيفة راديكان في انقرة أن التقارب التركي الإسرائيلي يستهدف تبني استراتيجية مشتركة لمواجهة أعداء مشتركين، وبهذا يصبح أعداء إسرائيل أعداء لتركيا، فهل يظل قادة العرب جالسين في مقاعد النظارة يتفرجون على الساحة التركية الإسرائيلية وعلى تقليم الأظافر العربية الإسلامية داخل تركيا؟

تركيا وحزب الإنقاذ الإسلامي

بعد نصف قرن من حكم العسكر الكماليين لتركيا الحديثة شكل نجم الدين أربكان حزبه تحت اسم حزب الإنقاذ الوطني "السلامة" الذي أصبح حزب الرفاه.

وتحت اسم حزب الإنقاذ الوطني خاض انتخابات ١٩٧٤ بعد عام واحد من تشكيل هذا الحزب فحصل على ٤٩ مقعدًا في البرلمان، ولأنه يجاهر بالإسلام فقد ظلت تركيا بلا حكومة مائة يوم حتى يستطيع العسكر تدبير ائتلاف يستبعد هذا الحزب، ولما أخفقوا في إبعاده، تشكلت الحكومة منه ومن حزب الشعب الجمهوري، وكان من نصيب الحزب الإسلامي سبع حقائب وزارية منها وزارة الداخلية.

وفي ظل هذا التحالف استطاع نجم الدين أربكان أن تتجه الحكومة التركية في سياستها إلى الخيار العربي والإسلامي فتحقق ما يلي:

١ ـ أعلن توثيق العلاقات التركية مع العالم العربي والإسلامي.
٢ ـ لأول مرة يعلن عن تمليك الحكومة المساكن للسكان في المناطق الفقيرة مع إعفاء الفقراء من الثمن.
٣ ـ لأول مرة يسمح ببناء المساجد في تركيا، وكان ذلك محظورًا.
٤ ـ سمح للجمعيات الإسلامية بمباشرة أعمالها بحرية.
٥ ـ سمح لأول مرة بالتربية الإسلامية في المدارس.

تركيا وحزب الرفـاه الإسلامي

بعد حظر العسكر لحزب الإنقاذ أو حزب السلامة وسجن مؤسسه أربكان خرج الرجل بعزم وشكل حزب الرفاه، وفي ظل انتخابات سنة ١٩٩٦ حصل الحزب على ١٥٨ مقعدًا، وحصل حزب الطريق القويم على ١٢٩، والوطن الأم على ١١٦، فحاول العسكر حجب حزب الرفاه عن السلطة فخابت محاولاتهم في جمع العلمانيين في تكتل وائتلاف ومن ثم شكل حزب الرفاه الحكومة بائتلاف مع حزب الطريق القويم، فلم يقبل العسكر استمرار هذه الحكومة وسعوا سرًا وعلانية إلى إسقاطها واستخدموا في ذلك وسائل غير أخلاقية بالتحالف سرًا مع مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم، وذلك ليكون البديل عن الانقلاب العسكري الذي هددوا به الحكومة والأحزاب، خصوصًا أن الإدارة الأميركية أعلنت عن طريق وزيرة خارجيتها أنها تدعم الديمقراطية والعلمانية معًا.

فكان البديل هو أن يمارس سليمان ديميريل رئيس الجمهورية نفوذه في حزب الطريق القويم بصفته المؤسس له، ليعلن نوابه التمرد على رئيسة الحزب تانسو تشيلر إذا لم تعلن الانسحاب من الائتلاف الحكومي، وبجانب دور هذا الرئيس يمارس قادة الجيش وسائل الترهيب والترغيب بالتنسيق مع يلماظ بسحب عدد من نواب حزب الطريق القويم، وفعلاً بدأ نحو خمسة عشر نائبًا في إعلان انسحابهم وانضمامهم لجبهة يلماظ.

تنازلات دون جدوى

لقد تنازل أربكان عن أمور كثيرة ومن بعده تنازل رجب الطيب أردوغان رئيس الوزراء الحالي عن أمور من المسلمات دون جدوى.

لقد اختار أربكان أن يسلم رئاسة الحكومة إلى "تشيلر" بصفتها الوجه العلماني المقبول لدى العسكر، ولكنه اشترط أن تجرى الانتخابات خلال ثلاثة أشهر، وهذا الشرط ليس في صالح العسكر ولا في مصلحة يلماظ ولا في مصلحة فئة من النواب يخشون الانتخابات حتى لا تطيح بهم.

ولقد وقع أربكان بروتوكولاً مع تشيلر ومحسن أوغلو رئيس حزب الوحدة كونوا بموجبه ائتلافًا ترأس حكومته، وطلبوا من رئيس الجمهورية احترام هذا البروتوكول لأن الحكومة مازالت في السلطة والتغيير فقط في شخص رئيسها.

ولقد صدرت إيماءات وإيحاءات من سليمان ديميرل بموافقته على هذه الخطوة لأنها طريق سلمي نحو انتقال السلطة وتجنب الانقلاب العسكري، ولكن ما أن قدم أربكان استقالته يوم ١٩٩٧/٦/١٨ حتى أخلف الرئيس وعده غير المعلن، وكلف يلماظ تشكيل الحكومة الأمر الذي جعل "تشيلر" تعلن أن هذا انقلاب من داخل قصر الرئاسة ضد الحكومة.

ولم يلتفت ديميريل للوثيقة الموقعة أمام كاتب العدل من ٢٧٨ نائبًا في البرلمان يعلنون فيها دعمهم لحكومة تشيلر ورفضهم تكليف يلماظ تشكيل الحكومة.

وقد تم الالتفاف على هذا الاتفاق بشراء إثنين من نواب حزب الرفاه لم يكونا من كوادر الحزب، بل انضما إليه انسحابًا من أحزاب أخرى لمصالح تغيرت عندهم بترك أربكان الوزارة، وتم شراء خمسة نواب آخرين من جبهة تشيلر فارتفعت جبهة يلماظ إلى ٢٧٦ نائبًا، لهذا اعتمد ديميريل حكومة يلماظ يوم ١٩٩٧/٦/٣٠ على أمل أن تحظى بثقة أغلبية النواب في البرلمان!

مكاسب حكومة أربكان

إن المكاسب التي حققها أربكان لتركيا خلال العام الذي حكم فيه هي:

١ ـ خفض ديون تركيا فقد كانت ٣٨ مليار دولار وانخفضت إلى ١٥ ملياراً، وقد ساهمت الدول العربية والإسلامية في هذا التخفيض، فلم يحفظ لها العسكر هذا المعروف.

٢ ـ تمت زيادة مرتبات الموظفين بنسبة ٣٠٪.

٣ ـ كون أربكان تكتلاً اقتصادياً إسلامياً من ثماني دول إسلامية، وقد أعاد هذا إلى تركيا زعامتها في العالم العربي والإسلامي.

ولكن حكومة يلماظ قد أعلنت أنها ستعيد النظر في هذا التكتل، وقد تتخلى عنه وذلك حفاظاً على سياسة كمال أتاتورك في الانحياز إلى أوروبا التي لا تقبل تركيا في أي ثمن اقتصادي وحجتها أن ٢٪ فقط من أراضي تركيا تقع في أوروبا بينما يقع في آسيا ٩٧٪ من أراضي تركيا، وقد أفصحت أوروبا عن رفضها أي انتماء من تركيا إلى أوروبا، وقد أعلن ذلك زعماء أوروبا في اجتماعهم في دبلن.

٤ ـ ضحّت حكومة أربكان بالحكم والسطة التي كان يمارسها حزب الرفاه وتنازل مختاراً لحزب الطريق القويم العلماني ليحافظ على الحكم المدني الديمقراطي، ويتجنب الانقلاب العسكري والحكم العسكري.

٥ ـ أعلن أربكان في اجتماعه مع قادة الجيش يوم ١٩٩٧/٢/٢٨ أن تنفيذه لطلبات قادة الجيش المتمثلة في محاصرة التعليم الديني وإغلاق أكثر مدارسه، اعلن أن ذلك يتوقف على إرادة الشعب وليس للجيش إرادة وسلطة فوق سلطة الشعب، ولهذا طالب بانتخابات مبكرة يختار فيها الشعب النواب الذين يمثلونه في تنفيذ مطالب العسكر أو رفضها.

بينما سارعت الأحزاب التي تدعي الديمقراطية إلى الإذعان لطلبات العسكر ودافعت عنها فسقطت شعبياً وتاريخياً.

انتفاضة الساقطين

رغم أن الأحزاب الكبرى والعريقة قد سقطت نهائياً في الانتخابات في أوائل القرن الواحد والعشرين ونجح حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، وشكل الحكومة منفرداً وباعتباره قد وُلد من رحم حزب الرفاه فقد حافظ على الجوهر الإسلامي، وحرص أن يتنازل عند الضرورة لصالح التيار اللاديني لعله يستطيع في المستقبل أن يغير بالطرق الدستورية.. من اللادينية المفروضة على الشعب التركي.

لكن هؤلاء الساقطين جمعوا آلاف من النساء مع ثماني جمعيات نسائية أمام مبنى البرلمان التركي يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافق آخر رجب ١٤٢٥ هجرية مطالبين البرلمان بعدم إقرار مشروع قانون قدمه حزب العدالة يحرم الزنا "أي طالبوا باستمرا ما شرعه الذئب الأغبر كمال أتاتورك من إباحة الزنا"، بينما القانون المقترح يحافظ على الأسرة بتحريم الخيانة الزوجية، ويجعل العقوبة الحبس ثلاث سنوات للمتزوجة وستة أشهر للفتاة، وللأسف رضخ أردوغان لمطالب الساقطات حسبما نشرته الصحف يوم ٢٠٠٤/٩/١٥.

والجدير بالذكر أنه كان يوجد قانون يحرم الخيانة الزوجية وأصدرت المحكمة الدستورية قرارا عام ١٩٩٦ بوقف العمل به، بدعوى أنه يتعارض مع النظام العلماني في تركيا.

ولقد نشرت الصحف أن جميع طوائف الشعب التركي ترحب بمشروع القانون الذي قدمه حزب العدالة والتنمية، كما دعمته الأحزاب السياسية القائمة، لكن الاتحاد الأوروبي اعترض عليه وزعم أنه يحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولقي ذلك ترحيبًا من الساقطين والساقطات وحركوا هذه المظاهرات.

يلمـاظ وحكومـة العسكـر

إن اختيار الجيش والرئيس لمسعود يلماظ ودعمه بكل الوسائل المشروعة والممنوعة لم يكن الهدف منه مجرد إسقاط حكومة تشيلر وتشكيل حكومة أخرى.

إن الهدف قد أوضح عنه ريتشارد بيرت مساعد وزير خارجية أميركا للشئون الأوروبية بقوله إن الخطر الحالي في تركيا لا يتمثل في نوع الحكومة ترأسها تشيلر أو يلماظ في مدى احتمال أن تبقى تركيا في علمانيتها المتحالفة مع الغرب.

لهذا سارع يلماظ فور تشكيل حكومته بإعلان مهمته، وهي إزالة الآثار التي كانت لحكومة أربكان بما في ذلك الانسحاب من تكتل الدول الثمانية الإسلامية، وإعادة الثقة للشعب التركي في استمرار سياسة التحالف التركي الأوروبي والإسرائيلي.

ولإقناع الشعب التركي أن مصلحته في هذا التحالف استدعت الحكومة الجديدة سلاح الطيران الإسرائيلي لسكب المياه على حرائق في مصنع تركي للذخيرة، وأكد يلماظ للشعب التركي أن هذه النجدة الإسرائيلية هي التي أنقذتها من حدوث إنفجارات أخرى.

وكان يمكن الاستعانة بالجيش التركي وهو أقدر وأقرب، ولكن كان لازمًا أن غسيل مخ المواطن التركي المتذمر من التحالف مع إسرائيل، ولقد أخفت وسائل الإعلام التركية الحقائق عن التحالف العسكري التركي الإسرائيلي وهو أنه لإضعاف جيران تركيا من العرب والمسلمين، ولتمكين إسرائيل من تركيع ما بقي من الكيانات العربية، وفي مقدمتها سوريا التي أعلن رئيس جمهوريتها أن التحالف التركي الإسرائيلي موجه ضد العرب بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة، وهذا ما ألمح إليه من قبل عمرو موسى وزير الخارجية المصرية آنذاك، وحذّر تركيا من مغبة هذا التحالف وآثاره على العرب.

إن المشكلة التي تعرض لها الأتراك في ظل حكومة يلماظ ليس في عودة حزب الرفاه من عدمه، وليس في حصول يلماظ على ثقة البرلمان من عدمه، بل هي في الحكوومة السرية التي يقودها حفنة من قادة العسكر لتكون لهم السلطة والغلبة، وهو ما رفضه أربكان وقاومه وطلب الاحتكام إلى الشعب، فهل تظل هذه الحكومة هي صاحبة السلطة والنفوذ، أو أن النواب سيدركون أن عليهم أن يشترطوا على حكومة يلماظ فيما لو أيدوها أن تعمل على إعادة العسكر إلى مواقعهم وإبعادهم عن التدخل في الحياة المدنية والسياسية؟ هذه هي المشكلة وهذه هي بالونة الاختبار التي ستسقط الأحزاب المؤيدة للحكومة العسكرية الخفية.

أسباب التخلص من الرفـــاه

لقد أعلن رسميًا في تركيا يوم ١٩٩٧/٦/١٤ أن قادة الجيش التركي قد وجهوا رسالتين للإطاحة دستوريا بحكومة نجم الدين أربكان حتى لا يطيح بها الجيش بالقوة، الرسالة الأولى وجهت إلى الائتلاف الحاكم والثانية إلى الأحزاب خارج السلطة لمنعها من التحالف مع حزب الرفاه بعد انهيار الائتلاف.

كما مارست القيادة العسكرية ضغوطًا على السيدة تانسو تشيلر لتخرج من الائتلاف الحاكم، ولما لم تستجب لأن مصلحتها في البقاء في الحكم تم التأثير بوسائل مختلفة على اثني عشر نائبًا في البرلمان من حزبها فاستقالوا تباعًا مما عرض الائتلاف لفقدان الأغلبية، لهذا عرضت أن يتنازل لها أربكان عن رئاسة الحكومة حتى تسكت القيادة العسكرية عن محاولات إسقاط حكومة أربكان فما كان منه إلا أن اشترط أن تكون حكومتها مؤقتة لإجراء انتخابات مبكرة في أكتوبر ١٩٩٧ ليقول الشعب كلمته في شأن من يمثله، حيث يدعى خصوم حزب الرفاه من قادة الجيش والأحزاب الأخرى أن أربكان وحزبه يسعيان لتقويض أركان العلمانية التي أسسها أتاتورك وحماها الجيش منذ سنة ١٩٢٤م، والتي تمثل في زعمهم رغبة الشعب وإرادته!

إن تحالف المستبدين من العسكر مع رجال الأعمال المتضررين من تجفيف حكومة أربكان لمنابع سرقة المال العام يكشف السبب الحقيقي للحملة الإعلامية ضد أربكان وحزبه.

لقد كشف الأستاذ فهمي هويدي النقاب في مقاله بـ "الأهرام" يوم ١٩٩٧/٦/١٧ عن مصالح الأطراف التي تسعى لإسقاط حكومة أربكان والسبب الحقيقي في ذلك فذكر أن هذه الأطراف منها قادة الجيش ورجال الاقتصاد ومؤسسات الإعلام التي درجت على ابتزاز الأموال من الحكومات بوسائل منها القروض، أعلن المتحدث الرسمي باسم حكومة أربكان أن إحدى هذه المؤسسات حصلت في الماضي على مائة وثمانين مليون دولار، فلما أوقفت الحكومة الحالية هذه القروض أيقنت هذه المؤسات أنها لن تستطيع الحصول على هذه الأموال إذا استمرت هذه الحكومة في السلطة، لهذا كانت الحملة ضدها، فالإعلام في تركيا يسيطر عليه اثنان من رجال الأعمال هما عيدين دوغان ودينيش بلقين وهما يسيطران على ٧٥٪ من المؤسسات الإعلامية من صحف ومجلات وقنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية، ولقد كان الاتهام الكاذب من الوسائل التي مارستها هذه الأجهزة الإعلامية، فعلى سبيل المثال اتهام حزب الرفاه الإسلامي أنهم يتاجرون بالدين الإسلامي، وأن الكاتب المشهور جان اتقلي لديه الدليل القاطع على ذلك، فقد شاهدهم في إيران أثناء زيارة أربكان لها يصلون الظهر ركعتين، وكأن لهم أوكازيون وخصماً خاصاً في الصلاة الرباعية، ولا يمكن أن يجهل هؤلاء أن الإسلام يجيز قصر الصلاة الرباعية في السفر فتصلى ثنائية.

ومثال آخر على الأسلوب غير المعقول الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية ضد حزب الرفاه، فقد نظمت مظاهرة لنصرة الشعب الشيشاني ورفعت لافتة كتب عليها الآية ٣٩ من سورة "الشورى"!ولصقها ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ لتنشر صحيفة "الجمهورية" أن هذه المظاهرة كشفت عن اسم التنظيم السري للمتطرفين وهو اسم الشورى، بل إن الأمر الصادر إليهم من التنظيم يحمل رقم ٣٩ وهذا هو رقم الآية القرآنية في سورة الشورى.

ومن الأساليب غير الشريفة للتشنيع أن اعتبرت صحيفة "صباح" في عددها يوم ١٩٩٧/٥/٦ أن عدم تناول أربكان للشمبانيا في حفل الترحيب بالرئيس الأذربيجاني يُعد إساءة إلى الجمهورية التركية ومؤسسها أتاتورك. أما جرأة مجلة "إكيب" وهي إحدى مجموعات دار صباح، فهي جرأة على التزييف لا نظير لها.

فقد نشرت صورة الممثلة المصرية آثار الحكيم بغطاء خفيف للشعر وقدمتها على أنها الشيخة جميلة رئيسة إحدى الجمعيات الإسلامية وتدعي أنها تعالج

المرضى بالقرآن الكريم، وتشترط لنجاح العلاج ممارسة المريض للعلاقة الجنسية معها!!

وفي ذات العدد بتاريخ ٩٧/١/٢١ نشرت صورة للدكتور صلاح الراشد، وزعمت أنه الشيخ موسى الذي أنشأ شركة توظيف للأموال في انطاكية للاحتيال والنصب!

إن الأطراف المتحالفة ضد حزب الرفاه والتي أيدت مطالب قادة الجيش المعلنة في ١٩٩٧/٣/٧ لا يدافعون عن النظام السياسي في تركيا، ولا عن الديمقراطية ولا عن مكاسب الشعب التركي، فالجيش الذي يتحدثون باسمه ليس إلا أداة ولافتة يتحركون باسمها للمحافظة على مصالحهم ومكتساباتهم المادية، والتي شرع أربكان في تجفيف منابعها، والذي يلفت النظر أن الرئيس الحالي سليمان ديميريل صرح في التلفزيون مساء يوم ١٩٩٧/٣/٧ عشية إعلان الجيش لمطالبه، صرح بأن هذه المطالب هي دفاع عن النظام السياسي وعن الديمقراطية، وهذا الرئيس سبق أن أقيل من الجيش في انقلاب عسكري.

كما أنه وغيره من الكتاب الذين يتسابقون في الدفاع عن قرارات العسكر واستبدادهم، لا يجهلون أن مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي يطالب الجيش بإغلاقها لم يؤسسها أربكان وحزبه إنما تأسست في عهد كنعان افرين، ولا يجهلون أن مطالب الجيش لا صلة لها بالدفاع عن الديمقراطية أو العلمانية أو مكاسب الشعب التركي، والتي سبق أن طالب العسكر أن تكون تبعيتها لوزارة التربية، ومن هذه المطالب حظر توظيف الضباط الذين فصلتهم المؤسسة العسكرية بسبب انتمائهم الديني المتمثل في أداء الصلاة.

ومن هذه المطالب معاقبة من لم يلتزم بالزي الغربي طبقاً لقانون أتاتورك الذي فرض القبعة، وقد تناسى الرئيس التركي أن القانون ينطبق عليه حيث إنه يخلع القبعة ولا يلتزم بها.

ومن غرائب العسكر في تطبيق هذا القانون أن ألقت الشرطة القبض على ثلاثين شخصًا يرتدون الملابس العربية وحكم عليهم بالسجن عشرين شهرًا لكل منهم، ولما اختفى شيخهم واسمه مسلم جندر، وطالت فترة هروبه من منزله تزوج عرفيًا من سيدة في الحي الذي يختفي فيه، فداهمته الشرطة ومعها مراسلو الصحف والتلفزيون وتم القبض عليه وهو في الحمام وصوروه نصف عريان وصوروا زوجته بقميص النوم بتهمة مخالفة هذا القانون، وتهمة الزواج بثانية بينما لو أنكر الزواج وأقر بالمعاشرة المحرمة شرعًا فلا يعاقب طبقاً للقانون التركي.

وفي ختام هذا العرض للمشكلة التركية العربية ننقل ما نشرته "الأنباء" يوم ١٩٩٧/٥/١ نقلاً عن صحيفة "لوموند" الفرنسية في استطلاعها لآراء كبار المختصين في الظاهرة الإسلامية، حيث أكّد أحدهم - وهو مدير في المركز الوطني للأبحاث العلمية - أن حزب الرفاه يقدم نفسه كحزب عصري تقدمي ديمقراطي، والمشكلة في العلمانيين، فهم يأخذون في النهاية بهذا الأسلوب وتقبل قواعد اللعبة الديمقراطية، وبالتالي تقبل بهذا الحزب الذي تنكر اليوم توليه للسلطة بالطريق الدستوري، فالمشكلة الكبرى في الشرق الأوسط هي النزعة العلمانية وليس تصاعد النزعة الإسلامية.

أزمة الحرية بين محاكمة جارودي وحل الرفاه

في الوقت الذي كانت تحتفل فيه الأمم المتحدة بمرور خمسين عامًا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تغتال حقوق هذا الإنسان عمدًا مع سبق الإصرار في كثير من دول العالم.

ففي العراق كان الشعب العراقي لايزال يئن من طغيان رئيسه صدام وزبانيته، ولا يستطيع أن يسمع صراخه وأنينه أحد، والأدهى والأمر أن بعض قادة العالم الحر والذي يفترض فيهم أنهم حماة حقوق الإنسان هم الذين أبقوا على صدام في الحكم وأمدوه بأسباب الاستمرار حتى سقط فى ٢٠٠٣ ثم أُعدم فى ٢٠٠٧/١/١.

الصهيونية واغتيال حق جارودي

وفي فرنسا تنتهك حقوق الأقلية المسلمة في أخص خصائص الشخصية وهي الملبس والمعتقد، فتطرد الطالبة المسلمة من دراستها إذا لم تدخل محراب العلم كاسية عارية، وفي باريس تمت محاكمة الفيلسوف العالمي روجيه جاروي في ثلاث جلسات فقط، والتهمة التي يحاكم عليها أنه أصدر كتابًا بعنوان "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" وفي هذا الكتاب كشف زيف أساطير الصهيونية والتي تعد الركائز الحالية للحكومة الإسرائيلية للمشروع الصهيوني الذي بنى ويبني على جثث الفلسطينيين وأرضهم.

ونفى جارودي - بالأدلة - الأسطورة الدينية الصهيونية التي تزعم أن التوراة قد وهبت للشعب اليهودي أرض العرب من النيل إلى الفرات، وأبطل أسطورة شعب الله المختار، والتي بمقتضاها يحق لليهود إبادة غيرهم أو احتلال أرضهم، هذا الحق عبر عنه أحد الحاخامات اليهود بقوله في كتابه التلمود الصادر عام ١٩٦٨ بقوله: "إنه بمقتضى فكرة الشعب المختار فإن إسرائيل تصبح في كفة وشعوب العالم في كفة أخرى!.

وقد بين جاروي زيف الأسطورة الصهيونية التي زعمت أن فلسطين كانت أرضًا بلا شعب حتى قامت عليها دولة إسرائيل.

واستكمالا لأدلته على زيف هذه الأسطورة استشهد بالكاتب اليهودي يشياهو ليبوفيتش الذي قال: "إن القوة الإسرائيلية مستمدة من القفاز الفولاذي الأميركي الذي يكسوها ومن الدولارات الأميركية.

وأخيرًا فإن أهم أسطورة لدى إسرائيل وهي التي كانت جوهر المحاكمة وسببها وأساسها هي تقليله من ضحايا المحرقة النازية لليهود وهذا لا يعني تبرئته النازيين من جريمة الإبادة.

فقد ألقى جارودي ظلالاً من الشك حول عدد الضحايا وأكّد أنهم ليسوا ستة ملايين كما تقول الأرقام الرسمية الإسرائيلية.

إن الصهاينة استغلوا قانونًا فرنسيًا اسمه قانون غيسو الذي صدر سنة ١٩٩٠ ويحظر التشكيك في الجرائم التي ارتكبت بحق البشرية أو التقليل من أهميتها، ومن خلال هذا القانون قدموا جارودي للمحاكمة بتهمة التشكيك في جرائم محرقة اليهود بواسطة النازيين، ولم يشفع له أن الكتاب قد ورد به أن قتل أي إنسان يهودي أو غير يهودي هو جريمة في حق الإنسانية، ولم يشفع له ما ورد في الكتاب من أن النازيين قد أجرموا في حق اليهود بلاشك، ولم يشفع له أن الذي قلل من عدد ضحايا النازيين من اليهود هي اللجنة الدولية لدراسات معسكرات أوشفيتر للاعتقال، فقد كانت اللافتة الموضوعة على هذا المعسكر تتضمن أن من قتلوا في فترة الحرب أربعة ملايين معظمهم من اليهود، فجاءت هذه اللجنة برئاسة أحد اليهود وأجرت دراسة انتهت منها إلى أن عدد القتلى هو مليون ونصف المليون، وأمرت بتغيير هذه اللافتة وكتابة العدد الأخير.

أين بلد الحرية؟

إن فرنسا التي تتباهى بأنها بلاد الحريات ومنها كانت ثورة الحرية والتنوير لطخت سمعتها، حيث حوكم هذا الفيلسوف العالمي على آراء أبداها أكثرها تؤيده أبحاث وتقارير لجنة معسكر أوشفيتر التي رأسها أحد اليهود.

كما أنه من نكد الدنيا على الحرية والأحرار وعلى الثقافة والمثقفين أن يؤيد جمهرة من الكتاب هذه المحاكمة، بل يطالبون بمصادرة كتبه ومحاكمة ناشريها، وهؤلاء الكتاب هم أنفسهم الذين ملأوا العالم صياحًا وضجيجًا انتصارًا لسلمان رشدي وكتابه "آيات شيطانية" والذي يسب فيه النبيﷺ وزوجاته الطاهرات.

إن هؤلاء تحركهم الأصابع الصهيونية التي تزعم أن القيم نسبية، وبالتالي يقفون مع أكاذيب وسباب سلمان رشدي دفاعًا عن الحرية، وفي الوقت نفسه يقفون ضد جارودي لأنه لا حرية ولا حق لكل من أغضب الصهاينة وفند مزاعمهم.

والأدهى والأمر أن رؤساء الدول الذين ناصروا سلمان رشدي واستضافوه في مقراتهم الرسمية سكتوا عن نصرة روجيه جارودي وهم لا يجهلون أنه صاحب حق وتهمته تهمة رأي.

كما أن منظمات حقوق الإنسان تجاهلت حقوق الفيلسوف الفرنسي لأن الذى يحركها يعصن المؤسسات الصهيونية.

وإن تعجب فعجب حال المنظمات العربية والفلسطينية التي فاتها القطار ولم تتحرك لنصرة الرجل الذي ينصرها ويدافع عن حقوقها في مواجهة الاغتصاب الصهيوني.

لقد اعتذر أمين عام اتحاد المحامين العرب بأن الاتحاد ليس لديه مال ليوكل محامين للدفاع عن جارودي، على الرغم من أن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب أصدر قرارًا في ١٩٩٧/٦/١ بتكليف الأمانة العامة توفير حق الدفاع عن هذا الرجل.

وحفظًا لماء الوجه تحركت الأمانة العامة بعد العديد من الاتصالات وبيانات الشجب فكلفت مندوبها الدائم في باريس متابعة الموقف والتنسيق مع نقابة المحامين العرب في باريس، ومن ثم تم التوصل إلى اتفاق ودي مع بعض السفراء العرب في باريس لتغطية نفقات من يترافع عن جارودي من المحامين.

بدأت المحاكمة وليس مع جارودي سوى صديق له من المحامين بينما حركت الصهيونية خمسة عشر محاميًا ضده وللدفاع عن الأساطير الصهيونية.

اغتيال الحركة في تركيا

والاغتيال الثاني لحقوق الإنسان تمثل في تصرف المؤسسة العسكرية في تركيا، حيث قدمت نجم الدين أربكان رئيس الوزراء السابق وحزبه ـ وهو أكبر الأحزاب في تركيا ـ إلى المحاكمة بتهمة لم يرتكبها.

إن إسلام أربكان وإسلام حزب الرفاه هو الذي يحاكم في تركيا الآن، ذلك أن تهمته التي أعلنتها المحكمة الدستورية بقرار الحل في حكمها الصادر يوم ١٩٩٨/١/١٦ هي مناهضة هذا الحزب لمبادئ الجمهورية العلمانية التي أنشأها

كمال أتاتورك. وبسبب هذه المناهضة قضت المحكمة بحل حزب الرفاه وإسقاط عضوية رئيسه أربكان في البرلمان، وحظر أي عمل سياسي له لمدة خمس سنوات.

إن حزب الرفاه لم يؤسسه أربكان اليوم حتى يحاكم بمناهضته للعلمانية التركية، لقد تكوّن الحزب منذ سنوات وخاض الانتخابات مرارًا بنفس مبادئه التي أصبحت اليوم تهمة يُحل بسببها.

إن السبب الرئيس للحل هو أن هذا الحزب قد حصل في الانتخابات على نسبة أهلته ليكون الحزب الأول في البلاد، ثم ازدادت شعبيته مما يخشى معه على الذين يحكمون في الظل أن تضيع مكاسبهم، كما أن رئيسه بحكمته البالغة وسياسته المتأنية استطاع أن يتحالف مع حزب الطريق القويم برئاسة تشيلر مما مكنه من تشكيل الحكومة ورئاسة الوزراء، الأمر الذي أقلق الصهيونية العالمية التي تمكنت من عقد اتفاق بين تركيا وإسرائيل، تمخض عن تحالف عسكري بينهما مما يهدد البلاد العربية، ومن ثم احتجت عليه مصر وسوريا والدول الخليجية.

ومنذ تولي أربكان رئاسة الوزراء وهو يعمل على عرقلة هذا التحالف وتقليم أظافره، وتشجيع البديل المتمثل في التقارب العربي ـ التركي والتقارب التركي ـ الإسلامي، لهذا سارعت المؤسسة العسكرية بإسقاط حكومته وإسناد رئاستها إلى من أسمته تشيلر "بالشاويش" الذي ينفذ كل ما يملى عليه من العسكر.

ومع إسقاط حكومة أربكان كان التحرك نحو حل حزب الرفاه لأن استطلاعات الرأي قد كشفت عن أنه سيحصل على نحو ٤٠٪ من الأصوات، أي ضعف ما حصل عليه في الانتخابات الأخيرة، مما قد يمكنه من تشكيل الحكومة بسهولة.

إن التهمة التي استند إليها العسكر وأذعنت لها المحكمة هي في الحقيقة تهمة الإسلام في حد ذاته.

فالإسلام هو الذي أمر بالتعاون التركي ـ العربي الإسلامي، وأمر بعدم السكوت عن الظلم والبغي الذي تمارسه إسرائيل في حق الفلسطينيين وفي حق السوريين واللبنانيين وغيرهم.

إن الإسلام هو الذي يناهض جريمة كمال أتاتورك والمتمثلة بإغلاقه المساجد ومنعه الصلاة والحج وجعله العطلة الرسمية الأحد بدل الجمعة، ولقد لطخ تاريخه عندما استهزأ بالقرآن الكريم في كلمته في افتتاح مجلس الشعب عام ١٩٢٣ حيث قال: "نحن الآن في القرن العشرين ولا نستطيع أن نسير وراء كتاب تشريع يبحث في

التين والزيتون" ويعني كتاب الله الذي فيه سورة التين والزيتون وأولها قول الله تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ .

بعض الساسة الأميركان والأوروبيين من الذين يتظاهرون بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته ويعتبرون النظام الديمقراطي الصحيح هو المعيار الذي به تقاس الحكومات وتصنف إلى استبدادية أو عادلة، هؤلاء الساسة قد فقدوا مصداقيتهم أمام شعوبهم وشعوب العالم كله، حيث يساندون الطغاة والمستبدين أمثال صدام حسين في العراق، وأشباهه في الجزائر وما حولهما، ويلماظ ومن على شاكلته في تركيا.

إن هؤلاء الساسة قد أتقنوا الإعلان عن مساندة الحقوق الشرعية للأفراد والأحزاب والشعوب ومناهضة الاستبداد والمستبدين، لكن هذا الإعلان هو الديكور الذي تستخدمه وزارات الخارجية، أما الجهات الأمنية فتعمل على مساندة كل من يغتال حقوق الإنسان في الدول النامية؛ لأن ذلك يصب في مصلحة الغرب وإسرائيل.

إن تصريح جيمس روبين الناطق باسم الخارجية الأميركية المنشور يوم ١٩٩٨/١/١٨ يلقي ظلالاً على التأييد الخفي لحكم العسكر في تركيا، حيث قال: إن قرار المحكمة التركية يزعزع الثقة في النظام الديمقراطي في تركيا، ثم قال: ولكن الحكومة الأميركية مازالت تثق في مستقبل الديمقراطية في تركيا ومازالت تؤيد ترشيح انقرة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ولسنا ندري إذا كان أربكان يريد سحب البساط من تحت أقدام الأوروبيين أو يريد تعريتهم وذلك في تصريحه أنه سيلجأ إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

لقد سكت المسئولون عن منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي رغم أن أربكان وحزبه يعملون لمصلحة العرب والمسلمين ويناهضون التحالف التركي الإسرائيلي والذي يهدد المصالح العربية.

لقد جهل العسكر أن حل حزب الرفاه لن يؤدي إلى إلغاء وجوده في المجتمع، ذلك أن سحب شهادة الميلاد أو حرقها لا يؤدي إلى إنهاء حياة صاحبها، كما جهلوا أن معاداتهم للإسلام لن تؤدي إلى تجفيف منابعه أو تجاهل المسلمين له.

فالله هو الذي تعهد بحفظ هذا الدين فهو القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [1] وهو القائل: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [2].

أوروبا لم تنتفض ضد الدين بل في مواجهة رجال الدين

العلمانية بين الوطنية والتبعية في النموذج التركي

لم يكن للمجتمع الروماني والذي يسمى بالجنس الأبيض دين ولا فلسفة يلتزم بها فكانت آلهته خليطاً من الخرافات اليونانية التي تعتقد أن الآلهة أشباح لا تتدخل في حياتنا الدنيوية، بل يؤكد كرسون في كتابه "المشكلة الأخلاقية والفلاسفة" ص٦٧ قول الراهب أوغسطين أن الروم الوثنيين كانوا يعبدون آلهتهم ويهزأون بها.

وينقل عن أحد المؤرخين الغربيين الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد "أن الآلهة لا يشغلون أنفسهم بأمور بني البشر، إن مسائل العالم الأرضي لا تعنيهم"، وقوله: "إن الآلهة يعيشون بعيداً عن الدنيا ولا يهتمون إلا بشئونهم فلا تعنيهم أمورنا".

هذا التصور الروماني القديم للدين والألوهية تبنته العلمانية المعاصرة التي أعلنت فصل الدين عن الدنيا، ولكن هذا الإجراء أو هذه العلمانية الرومانية أو الأوروبية كانت عملاً وطنيًا تطلعت إليه الشعوب الأوروبية وأيدته وثارت من أجله.

ذلك أنه منذ دخول الأباطرة الرومان في المسيحية وإعلانهم ما عرف بالمسيحية الرسمية والتي ظهرت من مجمع نيقية سنة ٣٢٥م، منذ ذلك الوقت والكنيسة تمارس الإرهاب باسم الدين الذي خولها حق التحدث باسم الله، وأن تتوب عنه وأن تبيع الجنة للقادرين وتدخل الناس عن طريق صكوك الحرمان التي كانت للفقراء والمتشككين في هذه العصمة البابوية.

وإذا كان صكوك الغفران سلعة لا يملكها إلا الأغنياء فإن صكوك الحرمان عقوبة للغني والفقير بل للحاكم والمحكوم.

إنه لا يمكن حصر من وقعت عليهم عقوبة الحرمان من أفراد الشعوب الأوروبية لكثرتهم، أما الملوك الذين عاقبتهم الكنيسة بالحرمان فمنهم (فردريك، وهنري الرابع "الألماني"، وهنري "الإنجليزي").

---

(١) الحجر: الآية ٩.
(٢) محمد: الآية ٣٨.

أما رجال الدين الذين لحقتهم صكوك الحرمان لأنهم رفضوا هذا التحريف والانحراف عن الدين، فهم كثير من أريوس إلى مارتن لوثر، وفوق ذلك كان الحرمان الجماعي والذي عاقبت به الكنيسة الشعب البريطاني عقوبة للملك يوحنا لعدم طاعته المطلقة للبابا، الذي أعلن حرمان الملك وأمه وعطل الصلاة، وعقود الزواج حتى أعلن الملك التوبة وطلب الغفران من البابا ولما تأكد البابا. من إذعان الملك وإذلاله عفا عنه وعن أمه وشعبه[1].

وذكر ول ديورانت في كتابه "قصة الحضارة" ترجمة محمد بدران ٤٠٦/١٤ نوعًا آخر من المظالم باسم الدين حيث أباحت الكنيسة نظام الإقطاع وهو أن يمتلك الأغنياء الأرض بما عليها من الجماد والحيوان ومن عليها من البشر، فيتصرف الغني في الإنسان كما يتصرف في الحيوان، والتعليل الديني لهذا يبرره القديس توما الاكويني بأنه بسبب خطيئة آدم وأكله من الشجرة، ولهذا كانت الكنيسة من كبار الملاك والإقطاعيين، وقد تناسى هذا القديس أن رجال الكنيسة من بني آدم وكذلك الأغنياء، فلماذا تحل لعنة الخطيئة على الفقراء فقط فيسرقهم هؤلاء؟!

لهذا ولغيره كانت الثورة ضد الكنيسة وهي لم تكن ضد الدين، بل ضد انحرافات رجال الدين، يقول ويلز في كتابه "معالم تاريخ الإنسانية" ٩٨٩/٣: "كانت ثورة الشعب على الكنيسة دينية فلم يكن اعتراضهم على قوة الكنيسة، بل على مساوئها ونواحي الضعف فيها، ولم يكن التمرد على الكنيسة للفكاك من الرقابة الدينية، بل لطلب رقابة دينية أتم يتساوى فيها الجميع، فلم يكن الاعتراض على البابا لأنه الرأس الديني، بل لأنه لم يكن كذلك، بل كان أميرًا ثريًا دنيويًا، بينما كان يجب أن يكون هو قائدهم الروحي".

لهذا انتصر الشعب المسحوق على الجلادين وكان انتصاره من خلال الدين المسيحي، وباسمه فاستندت إلى قول المسيح (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله)[2].

بهذا عزلت الثورة الكنيسة عن التدخل في شئون الناس الدنيوية ولم تعزل الدين، فجعلت اختيار الحكام ومحاسبتهم وعزلهم بمعرفة الشعب، فيما عرف باسم نظرية السيادة أي السيادة للشعب.

وأحلت حرية التدين بدلاً من البابوية والكثلكة، صادرت أموال الكنيسة وكل امتيازاتها لصالح الشعب المسحوق.

---

(١) انظر حرية الفكر للعالم المسيحي سلامة موسى، ص٥٦.
(٢) متى ٢٢/١٧، مرقص ١٧/١٢، ولوقا ٢٥/٢٠.

لم تكن أفكار روسو وفولتير ومونتسكيو وغيرهم هي التي حركت الجماهير، فالغالبية هم الفقراء والفلاحون الذين لا يستوعبون هذه الفلسفات وإنما حركتهم المظالم لأنهم لا يستطيعون فهم هذه الفلسفات، ولكنهم يكتوون بنيران مظالم الإقطاعيين سواء من رجال الدين أو الأمراء. وفي هذا قال توماس جفرسون "إن القسيس في كل بلد وفي كل عصر من أعداء الحرية وهو دائمًا حليف الحاكم المستبد يعينه على سيئاته، في نظير حمايته هو الآخر لسيئات القسيس". ولهذا صاح ميرابو وصاحت خلفه الجماهير "اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس"[1].

علمانية التبعية

العلمانية التي تبنتها أوروبا كانت موجهة ضد انحرافات رجال الدين، ولم توجه ضد الدين، لا في الماضي ولا في الحاضر، لهذا لم يتعرض خصوم الكنيسة إلى المعابد والكنائس ولم يمنعوا الزي الديني ولا الرهبنة التي تنطوي على أن تعلن الكنيسة عن موت الشخص وهو لايزال حيًا، وتتصرف في أمواله وأملاكه وهو ما يعرف بالموت المدني، ذلك أن الرهبنة لا تكون إلا برضى الشخص واختياره ولا تفرض عليه جبرًا.

العلمانية ومبادئها لم تمنع من قيام أحزاب على أساس ديني، فظهر أكثر من حزب في بلد أوروبي يحمل اسم الحزب الديمقراطي المسيحي، ولم يحدث أن منعت أي دولة أوروبية أي امرأة من ارتداء الزي المحتشم الذي تريده، سواء كانت مسيحية أو مسلمة.

بل إنه عندما قامت بعض المدارس الفرنسية بمنع المسلمات من دخول المدرسة بالزي الإسلامي، أعلن الرئيس الفرنسي أن هذا التصرف يتنافى مع مبادئ العلمانية التي تضمن الحرية للجميع، وأصدرت المحكمة الدستورية في فرنسا حكمها ببطلان قرار فصل الطالبات لمخالفته للدستور العلماني، من أجل ذلك كانت العلمانية في أوروبا أبعد ما تكون عن محاربة الدين والمتدينين.

أما في العالم الإسلامي فالعلمانية فيه قد عبث بها الاستعمار الأوروبي وامتطاها لتكون حراسًا لمصالحه التي من أولوياتها أن تحكم البلاد الإسلامية بأيد مسلمة وعقول أوروبية، وفي هذا قال كرومر في كتابه "بريطانيا العظمى في مصر": "نرى أن تحكم مصر بأيد مصرية وعقول بريطانية". وكان شائيل أكثر صراحة فيما أورده في كتاب "الغارة على العالم الإسلامي" "أن تقطع الشجرة المسلمة بيد مسلمة".

---

(١) "أفكار ورجال قصة الفكر الغربي"، حرين برنتن، ترجمة محمود محمود، ١٩٦٥، ص٥٠٢.

وعلى هذا يمكن أن نستخلص المقصود من قيام كمال أتاتورك في تركيا بإلغاء الحج وهو ركن من أركان الإسلام، وإلغاء الأذان وهو إعلان عن الصلاة التي هي عمود الدين، ثم إغلاق أكثر المساجد، وإصدار قانون يحرم على المسلمات دخول المدارس والجامعات بالزي الإسلامي، ويجعل من شروط التوظيف في الجهات الحكومية التبرج والسفور ـ أي خلع الزي الإسلامي ـ لقد أورد الدكتور مصطفى حلمي في كتابه "نظام الخلافة" تقرير لورانس في يناير ١٩١٦ المتضمن شروط بريطانيا من القادة العلمانيين الأتراك وهي:

١ ـ إلغاء الخلافة الإسلامية وهي ما نفذه أتاتورك سنة ١٩٢٤.
٢ ـ أن تقطع تركيا صلتها بالإسلام.
٣ ـ إلغاء الدستور الإسلامي ووضع دستور علماني يضمن هذه الشروط.

انكشاف دور العسكر

لقد شهدت المنطقة العربية والإسلامية بعض الانقلابات العسكرية لتقوم بدور البطل تمهيدًا لتمرير أمور لا تقبلها الشعوب، من ذلك انقلاب سوكارنو في أندونسيا، وكمال أتاتورك في تركيا، وكل من عبدالكريم قاسم وصدام في العراق، وآخرين لسنا بصدد التعرض لهم ولا تتبع حقيقة شعاراتهم، إنما أشير فقط إلى أن المصادر التاريخية أفصحت عن هذه الخطة، فكتاب "العالم العربي اليوم" لمورو بيرجر، وكذا كتاب "مراحل النمو الاقتصادي" لوالتوروس يقدمان نموذجًا للعالم الثالث وهو حكام العسكر أو النخبة لفرض ما لم تستطع الأنظمة الملكية فرضه على الشعوب.

فليس غريبًا أن يعطي كمال أتاتورك دور البطل وتنسحب أمامه بريطانيا ليستطيع إسقاط الخلافة الإسلامية، والتمهيد لتنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وفي ظل البطولة الخادعة هلل له العرب، وكثيرًا ما يخدعون، فكانت قصيدة الشاعر أحمد شوقي وفيها يا خالد الترك جدد خالد العرب، ثم كان تأييد بعض العلماء، منهم وكيل الأزهر الشيخ محمد شاكر في بيان يوم ٢٤/١٢/٢٥ وسرعان ما انكشفت الحقائق التي حذر منها ونبه إليها شيخ الإسلام في تركيا الشيخ مصطفى صبري بالقرارات التي أشرت إليها.

ولسنا ندري ولا المنجم يدري هل صدق الكماليون أنهم يستطيعون خديعة المسلمين كلهم وإلى أبد الآبدين؟

لقد زعموا أنهم يدافعون عن الإسلام ضد الذين يتاجرون به في عالم السياسة، ولهذا سموا جيشهم بجيش محمد، ثم أعلنوا الجهاد المقدس كما فعل صدام في نكبته الكبرى التي سماها زورًا "أم المعارك"، وكما صدقه بعض العرب ثم أفاقوا، فقد ندم أحمد شوقي وكذا وكيل الأزهر على تصديقهما لجهاد أتاتورك.

إنهم باسم الإسلام والجهاد المقدس يمنعون تشييد المساجد، ويحلون ما حرمه الله ويحرمون على المسلمات ما أوجبه الله من الحشمة في الملبس، بل يفصلون كل من ترتدي الزي الإسلامي في الجامعات أو المؤسسات.

وباسم الدفاع عن الإسلام ضد المتاجرين به يقلدهم بعض العرب، فيكتب أحدهم بعنوان أساطير المعاصرين معتبرًا أن الكلام عن تطبيق الشريعة هو من هذه الأساطير، ويكتب غيره أن فوارق الميراث بين الابن والبنت من أسباب تخلف المسلمين، وهي سلعة المتاجرين بالدين.

ويطعن ثالث في بعض الحكومات لا لمظلمة ارتكبتها وإنما لعدم أخذها بالمساواة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالميراث والطلاق، وهؤلاء جميعًا بمن فيهم كبيرهم ـ الذي علمهم هذه الخديعة ـ يعلمون أن القرآن الكريم وليس المتاجرون بالدين هو الذي حدد المواريث وجعل الطلاق بيد الرجل.

فإذا كانوا لا يجهلون ذلك فإن منهم من يجهل قواعد الإسناد في القانون الدولي، والتي تحيل تطبيق القرارات الدولية إلى القانون الداخلي لكل دولة، ولقد نصت المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة على عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل دولة، ونصت المادة ٢٢ على أن يراعى في التشريعات للدول الأطراف في الميثاق المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين.

وكل عالم سلم من التبعية يعلم أن الإسلام ما جعل البنت نصف الابن في الميراث، إلا أنه أعفى البنت من جميع الأعباء المالية، سواء في بناء الأسرة وتأثيث المسكن أو في نفقات الزوجة والأولاد، ويتحمل الرجل ذلك كله فضلاً عن أن المرأة تتساوى مع الرجل في حالات أخرى من الميراث مثل "ميراث الأخوة وميراث الأبوين عند عدم وجود أولاد"، وهذه هي المساواة الحقيقية، فالعقلاء يعلمون أنه لا مساواة عند اختلاف الأعباء.

أما الطلاق فهو بيد الرجل والخلع حق للمرأة كما أن من حقها التطليق للضرر، ومهما تكن المفاهيم لدى غير المسلمين فالمسلم لا يمكن أن يجعل من نفسه حكمًا على الله الخالق والعليم بما يصلح خلقه.

ديمقراطية النخبة ترفع القفاز الحديدي بوجه الإسلاميين

تركيا: العسكر على خطى أتاتورك من جديد

استجابة لمطالب المؤسسة العسكرية في تركيا منعت جامعة اسطنبول دخول الطالبات المحجبات والطلبة الملتحين وحرمتهم من التعليم، وترتب على تنفيذ هذا القرار اندلاع المظاهرات الحاشدة في الجامعة وخارجها، احتجاجًا على هذا التدخل العسكري في حرية الأشخاص، وهي الحرية التي يُفترض أن تحترمها أي حكومة تدعي أنها ديمقراطية.

ولكن ديمقراطية تركيا كسائر الديمقراطيات في أكثر دول العالم العربي والإسلامي، ليست إلا ديمقراطية النخبة التي أوصى بها والتوروسو فيما عُرف "بنظرية مراحل النمو الاقتصادي".

ولئن كانت الديمقراطيات المزيفة في كثير من الدول العربية والإسلامية تحرص على ألا تمس المسلمين في مشاعرهم، ومن ثم حرص جمال عبدالناصر على أن يوقع بنفسه قرارًا بمصادرة قصة أولاد حارتنا للكاتب نجيب محفوظ لأنها تمس المشاعر الإسلامية، إلا أن الديمقراطية التركية لم تحرص على احترام مشاعر المسلمين ولم تحرص على إخفاء القفاز الحديدي لهذه الديمقراطية.

ولهذا اقترن إعلان الجمهورية في تركيا ١٩٢٣ بإلغاء الحج والأذان وإغلاق أكثر المساجد وجعل العطلة الرسمية للدولة الأحد بدلاً من يوم الجمعة، بل إن كمال أتاتورك تهكم على القرآن الكريم في كلمته بافتتاح مجلس الشعب عام ١٩٢٣ فقال: "نحن في القرن العشرين ولا نستطيع أن نسير وراء كتاب يبحث في التين والزيتون".

إن منع الطالبات المحجبات من دخول المدارس والجامعات يستند إلى قانون أصدرته الحكومة العلمانية ويسمى "قانون القيافة"، وبموجب هذا القانون يسمح للمرأة أن تسير عارية في الشارع إلا ما يستر عورتها المغلظة، ولا يسمح لها أن تدخل الجامعة بغطاء الرأس.

والسبب هو محاربة التدين وليس الحفاظ على المظهر الجميل المسمى بالقيافة في اللغة التركية، ولما كان الشعب التركي شعبًا مسلمًا ولا يرضى بغير الإسلام ويرفض إسلام الشياطين، فقد تجمهرت السيدات ليس في الجامعة فقط بل في كثير من المدن، الأمر الذي خشيت معه المؤسسة العسكرية وهي الحاكم الفعلي

للبلاد فاجتمع مجلس الأمن القومي يوم ٢٦ فبرار الماضي واستدعى وزير التعليم العالي حكمت أولونجاي ليقدم تقريرًا عن هذه المظاهرات التي استمرت عدة أيام.

وقد أوصى العسكر بوقف تنفيذ هذا القانون مؤقتًا والسماح للمحجبات بدخول الجامعة مع الاستمرار في تجفيف منابع التدين، والسبب في هذا الموقف أو هذا التراجع هو أن سياسة العسكر ضد الإسلام قد أصبحت مشكوفة بعدم إعلان حل حزب الرفاه، والذي كان يدعو إلى أسلمة المؤسسات بطريقة غاندي، حيث دعا الهنود إلى غزل الصوف بأيديهم حتى يمكن الاستغناء عن مصانع الغزل البريطانية، وذلك تمهيدًا لرحيل بريطانيا عن الهند بالطرق السلمية، وبالامتناع السلبي وليس عن طريق المقاومة.

فالعسكر في تركيا يخشون من استخدام القمع ضد الإسلاميين لأن جذور الإسلام عميقة لدى الأتراك، ومن ثم قد يؤدي القمع إلى حرب أهلية، وما حال الجزائر ببعيد.

وما نسطره ليس اجتهادًا أو تخمينًا فقد نشرت مجلة تركية استفتاء في ربيع عام ١٩٩٤ بين العسكر حول استخدام القوة ضد حزب الرفاه فوافق على ذلك ٢١٪ منهم فقط، لهذا تم حل حزب الرفاه بقرار من المحكمة الدستورية، وليس بالتدخل العسكري كما حدث في المرات السابقة.

لكن استخدام القضاء لتنفيذ رغبة العسكر جعل الشعب يشل في استقلال القضاء، ويؤكد ذلك أن أسباب الحل كلها سياسية وليست أسبابًا قانونية.

لقد تعامل أربكان وحزب الرفاه مع المؤسسة العسكرية بسياسة النفس الطويل، وذلك على الرغم من السرعة الفائقة في الالتفاف حول قرار الحل، وذلك بتأسيس حزب جديد سمى بحزب الفضيلة، وانضم إليه ١١٦ نائبًا من نواب حزب الرفاه في البرلمان مما جعله أكبر التكتلات البرلمانية بعد حزب الوطن الأم.

إن هذا الاعتداء الصارخ على الديمقراطية يلتمس له الرئيس التركي سليمان ديميريل عذرًا في حديث له نشرته "الأنباء" يوم ٢٨ فبراير الماضي قال فيه: حدث فعلاً انتهاك لحقوق الإنسان في تركيا ولكن هذا ليس سياسة منتظمة ومنهجية، فنحن نعيش جو الديمقراطية ولا داعي للتطرق لموضوع الصحافيين المسجونين فهم ثمانية وسبعون فقط، أما باقي الصحافيين فهم أحرار فيما يكتبون، وهذا القول من الرئيس التركي بعيد عن الحقيقة.

وما زالت الشعوب العربية والإسلامية تذكر قول صدام حسين: "الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب"، وهذه المقولة يرددها كل عتل زنيم، يحكم شعبه بالحديد والنار.

تركيا الإمبريالية الأوروبية

لقد حاولت تركيا أن تتخلص من حبائل الإمبريالية الأوروبية وذلك في ظل الخلافة الإسلامية، وبعد إسقاط كمال أتاتورك للخلافة تبنى هو وخلفاؤه سياسة الارتماء تحت أقدام الإمبريالية الأوروبية، والتنكر لجميع الأواصر التي تربط تركيا بالعالم العربي والإسلامي، وذلك ما ترفضه الجماهير التركية والتي عبر عن رأيها نجم الدين أربكان في تعليقة على سعي العسكر في تركيا لضم تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي فقال: "إن هؤلاء يعبرون عن فرحتهم بالانضمام لأوروبا لأنهم أذناب لها".

وقد وصف توينبي في كتابه "حضارة الإسلام" الأزمة التي مرت بالعالم الإسلامي ومازالت تمر به فقال: لقد استطاع العالم الإسلامي أن يصمد للعدوان الأوروبي طوال القرون من الخامس عشر حتى الثامن عشر، والسبب هو صفة الاعتداد بالذات التي رسبت في عقل المسلمين بفعل الأمجاد الرائعة التي صنعوها إبان عصور الازدهار الإسلامية.

ولقد أرهبت تلك الأمجاد الدول الأوروبية لفترة طويلة فصدتها عن استكمال عملية القضاء على العالم الإسلامي، ويرى توينبي أن العالم الإسلامي قد مرت به عدة محاولات لتخليص نفسه من حبال الإمبريالية الأوروبية، وذلك عن طريق الاقتباس من الغرب، فمر بعصور أربعة هي:

١ ـ المحاولة العقيمة التي بذلها السلطان سليم الثالث "١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م" لتحديث القوات العثمانية.

٢ ـ التجربة الفاشلة للسلطان محمود الثاني "١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م" حيث حاول إضفاء الصبغة الأوروبية على الدولة العثمانية.

٣ ـ جهود جمعية الاتحاد والترقي لفرض الدستور الذي قبله السلطان عبدالحميد الثاني "١٨٧٦" ثم أوقفه في ١٨٧٨/٢/١٤".

٤ ـ محاولة كمال أتاتورك إقامة دولة تركية قومية على أساس أوروبي بحت.

فشل أتاتورك

يقول توينبي: إن الدولة التركية التي أقامها كمال أتاتورك قد تبدو عملاً ناجحًا لم يتحقق منه الكثير في البلاد الإسلامية الأخرى، حيث تحول العمل الذي

بدأه المغامر الألباني محمد علي إلى فساد في عهد خلفائه فضم أسوأ مظاهر الحضارة الأصلية والمقلدة.

وحاول أمان الله خان في أفغانستان أن يحاكي ما فعله مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، فكانت تجربة حكم عليها بالفشل.

إن تركيا الفتاة أو تركيا الحديثة كما يطلق عليها حزب الاتحاد والترقي والذي دبر مؤامرة إسقاط الخلافة العثمانية وتوزيع تركتها بين بريطانيا وفرنسا مقابل إعلان استقلالها، لم تكن تحت الاحتلال البريطاني أو الفرنسي حتى يكون المقابل هو إعلان الاستقلال.

تركيا الحديثة نشأت ذنبًا من أذناب الاستعمار الأوروبي، وزعم قادة الانقلاب أن التبعية لأوروبا هي الخلاص الوحيد من التخلف والضعف والتدهور المالي والاقتصادي، وقد مر خمسة وسبعون عامًا على هذه التجربة، فكان حصادها الانهيار الاقتصادي والتضخم المالي والفساد الذي تحميه المؤسسة العسكرية.

الإسلام بين تركيا وإسبانيا

لا نجد فروقًا تذكر بين قرارات الحكم العسكري في أسبانيا عام ١٤٥٢م وقرارات الحكم العسكري في تركيا عام ١٩٢٤، وما بعدها وذلك فيما يتعلق بمحاربة الإسلام. فالذي يفرق بين النظامين هو أن عسكر أسبانيا كانوا صرحاء في حربهم ضد الإسلام، أما عسكر تركيا فقد مردوا على النفاق.

فكمال أتاتورك الذي يسخر من القرآن الكريم والذي ألغى الحج والأذان وحارب التدين، يُسمي جيشه بـ "جيش محمد" ويزعم أن الإجراءات التي قام بها تمت حفاظًا على الدين من أن تدنسه السياسة وحفاظًا على الإسلام من انجرافات الخلفاء العثمانيين.

ولا نجد في قواميس النفاق والدجل نفاقًا ودجلاً يُماثل نفاق هذا الرجل، ولكن - للأسف الشديد - في بادئ الأمر انطلى هذا النفاق على كثيرين من المثقفين حتى إن وكيل الأزهر في مصر أيد أتاتورك، ولم يستجب لنصح الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام في تركيا، والذي أوضح أن هذا منافق كذاب وحركته ليست إلا حربًا على التدين والإسلام.

أما العسكر في أسبانيا فقد أعلنوا الحرب عام ١٤٩٢ على الإسلام في الأندلس وباقي مدن أسبانيا، وفي سبيل تجفيف منابع التدين حظروا اللغة العربية والملابس العربية والأسماء العربية، وهذه الوسائل هي نفسها التي اتبعها كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ ويسير عليها خلفاؤه حتى اليوم.

وبزوال حكم الجنرالات في أسبانيا في نهاية هذا القرن، بدأ المسلمون يتنفسون برئة واحدة أو بنصف رئة، فسمح لهم بإظهار أسمائهم الإسلامية وتكوين الجمعيات والمراكز الإسلامية.

وبزوال حكم أتاتورك تنفس المسلمون في تركيا الصعداء وخشي خلفاء أتاتورك من عودة المسلمين إلى الإسلام كدين ودنيا، كما كان قبل حكم العسكر، فكان أن سمحوا بإسلام منقوص يسمحل فيه بدخول المسلمين إلى المساجد وبأداء مناسك الحج ويحظر عليهم أن يتساووا مع الشيوعيين والقوميين واليهود والماسونيين في الحقوق المدنية والسياسية، فليس لهم تأسيس حزب إسلامي أو التحدث باسم الإسلام، أو حتى الانتماء العلني للإسلام في المظهر، لهذا يحظر عليهم ما تسمح به الدول الأوروبية للمسلمين من حرية إطلاق اللحية وارتداء المسلمات الزي الإسلامي.

ولهذا سارع العسكر بالعمل على حظر نشاط حزب الرفاه عندما وصل رئيسه أربكان إلى رئاسة مجلس الوزراء، وبدأ يعارض انضمام تركيا إلى أوروبا ويطالب بوحدة إسلامية ويعارض اختراق إسرائيل لتركيا أمنيًا واقتصاديًا.

ولما شرع كرئيس للوزراء في أن يكون له رأي في ميزانية المؤسسة العسكرية لم تمهله هذه المؤسسة حتى يكمل نصف المدة المتفق عليها لرئاسته وعملت على إسقاطه، ولم تكتف بذلك فحركت رجالها لاستصدار قرار من المحكمة الدستورية ليس بحل حزبه فقط، بل بمنعه وبعض قيادات الحزب من العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

وها هي اليوم تحرك أذنابها لطلب محاكمة نجم الدين أربكان لأنه استطاع في وقت قصير جدًا أن ينشئ حزبًا باسم "حزب الفضيلة" وإن لم يكن هو والمعزولون سياسيًا أعضاء فيه، فهو المحرك لقياداته وأصبح هذا الحزب هو البديل عن حزب الرفاه، ولهذا تخشى المؤسسة العسكرية أن ينال أغلبية في الانتخابات القادمة تمكنه من تشكيل الحكومة، وتعديل القوانين السيئة والتي وضعها العسكر لمحاربة الدين والتدين، وقد نشرت الصحف يوم ٩٨/٣/٢ أن العسكر أعدوا خمسين قضية ضد أربكان ومعاونيه.

العسكر والإسلام المزيف

إن العسكر في تركيا أو في العواصم الأخرى يتظاهرون بأنهم ليسوا ضد الدين، ويقولون إنهم مسلمون ومؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وفي الوقت نفسه يزعمون أن الإجراءات التي يتخذونها ليست ضد الدين

والتدين بل ضد المنحرفين الذين يخلطون الدين بالدنيا، ويتاجرون به ليصلوا إلى الحكم، وهم في حركتهم هذه يتمسحون بالعلمانية وبالديمقراطية.

فهل يحترم هؤلاء الإسلام فعلاً ويحافظون عليه من المتاجرين به كما يقولون؟ وما هو المعيار الذي نحتكم إليه ونحكم به على مدى صدق هذه المقولة؟

هل نجد في الإسلام الجواب الشافي لهذه التساؤلات أم أنه قد ترك هذا الأمر للناس يتصارعون فيه، فأيهم تغلّب وحكم كان رأيه هو الحق وكان المخالفون له هم أعداء التقدم والحضارة؟

لقد قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [1]. ولهذا لم يغفل القرآن الكريم كما لم تغفل السنة النبوية هذا الأمر، فكان فيهما الحكم القاطع الجامع المانع. ولئن خلت اليهودية والمسيحية من تنظيم هذه المسألة وغيرها من أمور الحياة، فإن الإسلام قد جاء مهيمنًا على هذه الرسالات ومكملاً لها؟ قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [2].

لقد أخبرنا الله تعالى بعدم انفصال الدين عن الدنيا فقال تعالى:

﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [3]، فكما أن الله هو الخالق للإنسان والكون والحياة فهو أيضًا الذي أنزل التشريع الذي يحتكم إليه الناس عند الاختلاف.

إن الحاكم الذي يسعى إلى الاستبداد بشعبه هو وحده الذي ينكر أن يحتكم الناس إلى شريعة الله، وفرعون مصر هو رمز كل حاكم مستبد، وقد أورد القرآن الكريم حجته في قول الله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [4]. وحكم الله في ذلك ورد في قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [5].

إن إبليس هو الذي ابتدع بدعة فصل الدين عن الدنيا، وهو أول من طالب بالعلمانية التي لا تنكر الله وإنما تجعل لله الخلق والشعائر التعبدية وتجعل التشريع

---

(١) الأنعام: الآية ٣٨.
(٢) المائدة: الآية ٤٨.
(٣) الأعراف: الآية ٥٤.
(٤) غافر: الآية ٢٩.
(٥) النساء: الآية ٥٩.

والأمر للناس، فإبليس ونسله من شياطين الجن لا يفكرون أن الله هو الخالق ويؤمنون بالله ولكنهم يستكبرون على حكم الله وتنظيمه للدنيا، لقد أخبرنا القرآن الكريم بذلك في أكثر من سورة من السور، نذكر ما ورد في سورة "ص": ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ (١).

وفي سورة الأعراف يقول الله تعالى حاكيًا عن فلسفة إبليس وموقفه:

﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٢).

انفصام الفكر بين الدين والدنيا

إن إبليس هو أول من استكبر على أمر ربه أن يخضع لرئاسة آدم في عمارته للدنيا، وكانت حجة إبليس أن آدم قد خلقه الله من الطين بينما خلق الله إبليس من النار، والعقل يرى أن النار أفضل من الطين.

والعلمانية الأوروبية إنما فصلت الدين عن الدنيا علاجًا لانحراف الكنيسة عن الدين بما زعمه البابوات من أن الله تعالى قد فوضهم عنه في الدنيا، ولم تخرج هذه العلمانية على الدين المسيحي، وإنما نشأت في كنفه ذلك أن المسيحية لم تتضمن تشريعات للدنيا فهي ليست رسالة عالمية.

وعن شريعة الإسلام العالمية التي تجمع بين الدنيا والدين يقول الكاتب المسيحي الدكتور نظمي لوقا في كتابه "محمد الرسول والرسالة" لم يزل الناس إذن في حاجة إلى عقيدة جديدة يجتمع إليها العقل والقلب معًا وتصحح ما تردوا فيه من الأخطاء في تفهم ما سبق من عقائد ورسالات.

---

(١) ص: ٧١: ٧٦.
(٢) الأعراف: ١٢: ١٦.

ويبين أن التوحيد في الإسلام في قول الله في القرآن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ هو هدم لعقائد الشرك والوثنية وتصحيح لعقائد أهل الكتاب أيضًا، ويبين خصائص شريعة الإسلام فيقول "إن الناس في حاجة إلى دين يؤكد وجود الله وأنه خالق الخلق وأنه الكامل المتفرد بالكمال بيده الأمر وهو على كل شيء قدير".

هذا الدين المرموق هو دين البشر جميعًا، لن تكون الحياة الدنيا في هذا الدين الجديد رجسًا لأن الله هو خالق الدنيا وصاحب الآخرة، فهو خالق الجنس بما يفرضه من دوافع الحياة ومطالبها، وهو فاطر النفس والمشرع لها، إنما هي الحدود الشرعية يفرضها الله في دينه.

ثم يقول الدكتور نظمي لوقا: "وكان الإسلام هو الذي انبرى للنهوض برسالة هذا الدين، وعن مقولة السيد المسيح "اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" يقول: تلك دعوى عدل بها سنن اليهود في تعلقهم بالملك وحرصهم على الدنيا، فأعز مكان في هذه الدنيا إذن دير أو صومعة في مفازة بيداء، لنعطي ما لقيصر لقيصر.

ويعلق على استمرار هذا في الدنيا بقوله: لو قدر كل إنسان على ذلك لاضمحلت الحياة وباد منها بنو آدم".

ويقول: لابد هنا من وقفة حاسمة وضربة قاصمة، حتى يصير الأمر كله لله في دنيا الناس وأخراهم.

لهذا كان قول الله في القرآن الكريم: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ إنه لا قيصر بعد اليوم فالله يقول: ﴿ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ ويقول: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾.

ثم يقول د.نظمي لوقا: وليس قيصر الروم وحده هو الذي نعنيه بل كل حاكم يسوم الرعية الخسف ويستمد سلطانه على الناس بغير الحق والعدل والأصول الآلهية فالله تعالى يقول: ﴿ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾

والله قد فوضكم في أنفسكم ولم يجعل عليكم وكيلاً ولا كاهنًا ولا جبارًا، وإنما أهلك الأمم من قبلكم أنهم "كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه".

وفي الحديث النبوي "من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

ثم يقول نظمي لوقا: تلك هي شريعة الإسلام شريعة الإخاء وهي شريعة الحرية التي لا تعرف قيصر ولا تعرف عقدة الذنب ولا تقر لحياة الخلق فيها لغير الله الخالق.

مأزق العلمانيين العرب

يزعم بعض العلمانيين العرب ولا سيما من كان منهم شيوعيًا أن الجماعات الإسلامية يبتدعون الهوية الإسلامية لتحل محل الهوية العربية، وينطلقون في ذلك إلى مرجعية من الماضي ويرفضون الحاضر فيجعلون الماضي وقيمه حكمًا على الحاضر.

لقد كتب ذلك الشيوعي السابق الأستاذ السيد ياسين في مقاله بالأهرام المصرية والقبس الكويتية يوم ٢٠٠٥/٥/١٦ (١٤٢٦/٥/٩): "ولا يخفى على هؤلاء أن الماضي الذي هو مرجعيته المسلمين هو القرآن الكريم والصحيح من السنة النبوية إعمالاً لآيات كثيرة منها قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ ولا يجهلون أن الإسلام إنما يلزم المسلمين بأحكام ثابتة في الأمور التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، أما الأمور المتغيرة فقد تركها للاجتهاد، وفي ذلك قال النبي ﷺ: "أنتم أعلم بشئون دنياكم".

وإذا كان السيد ياسين مع ماضيه الشيوعي لم يصرح بعدم صلاحية القرآن والسنة لعصرنا فإن الأستاذ خليل حيدر خريج المعهد الديني الكويتي قد صرح بما لم يقله أتباع كارل ماركس:

أ) ففي مقالة في الوطن يوم ١٩٨٤/٨/٨ يقول: إن القرآن والسنة لا يصلحان لعصرنا.

ب) وفي مقالة يوم ١٩٨٥/١٠/١٤ يطعن على حكم عدم زواج المسلمة من غير المسلم ويقول أنه ابتداع من الإسلاميين، والمعلوم للكافة أن هذا التحريم وارد في القرآن الكريم، فالطعن موجه إلى حكم الله وليس إلى تطبيق الحركات الإسلامية، كما ادعى بعد ذلك.

الافتراء على الحركات الإسلامية والمسلمين

لهذا طرأ تطور ظاهر في كتاباته فلم يصرح في الطعن في الأحكام الثابتة في القرآن والسنة، وتحول إلى الطعن في العلماء المسلمين في الماضي والحاضر، وهذا الطعن اتخذ له وسيلتين:

الأولى: الزعم أن عدم صلاحية الدين الإسلامي ترجع إلى أن المفسرين له في الماضي والحاضر أصحاب ميول وأهواء.

وأن الاحتكام إلى الدين في الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسياسة يعرقل التطور كمًا وكيفًا (مقال يوم ١٩٨٥/١١/١٧).

وهذا الطعن وإن كان موجها في الظاهر إلى العلماء والحركات الإسلامية، فهو في الواقع ينصب على الدين ذاته، لأن ما زعم أنه يعرقل التطور ليس ما قاله به ابن تيمية أو البنا أو المورودي أو محمد بن عبدالوهاب، بل حكم ثابت في القرآن والسنة.

الثانية: الوسيلة الثانية هي تخويف الحكام في العالم العربي والأجنبي من مناهج الجماعات الإسلامية؛ لأنها لو طبقت ستقضي عليهم جميعًا، وعليهم التعاون لدرء هذا الخطر.

فعلى سبيل المثال مقالة يوم ٨٥/١٠/٢٥ بعنوان (تيار التطرف يكتسح الساحة) يقول فيه إن النتيجة الحتمية لأفكار التيار الديني العقائدي في المجتمع العربي تصل بنا إلى الآتي:

١ ـ المجتمع العربي المعاصر كافر وأن حكامه وأفراده مرتدون.
٢ ـ المساجد مساجد ضرار لأنها تسير في ركب الحكم.
٣ ـ يجب الخروج على الحكام وقتالهم بالسلاح.

أما الأفراد في المجتمعات فيجب أن يعاملوا بالاغتيال والقتل والنهب والخطف والغصب، فأموال المسلمين في هذه المجتمعات يجوز فيها ذلك، والنساء يسترق مع الأطفال.

الواقع والحقائق

إن هذه الكتابات تدعي أن الفكر العقائدي الإسلامي يؤدي إلى هذه النتائج ثم الحكم بالشريعة الإسلامية.

ولقد كانت الشريعة مطبقة في أكثر البلاد الإسلامية حتى احتلت بريطانيا وفرنسا هذه البلاد، ولم تدّع الدول الاستعمارية أنها احتلت هذه البلاد لإنقاذ أهلها وغيرهم من هذه المذابح التي يزعمها خليل حيدر.

وفي العصر الحاضر وجدت تطبيقات مشوهة للشريعة الإسلامية في بعض البلاد كما حدث في السودان مثلاً وفي ليبيا، ولم يزعم أحد أن النساء أصبحن إماء وأن

القتل والنهب قد ساد هذين البلدين، ومن قبل ظلت الشريعة الإسلامية مطبقة في المملكة العربية السعودية ولا يجرؤ جاهل أن ينسب هذه الأمور إليها.

وأخيرًا قال خليل حيدر إنه لا يعادي الدين ولا يخالفه، بل يعادي الدولة القائمة على الدين لأنها ستصبح حكومة دينية، وستقوم بقمع من لم يكن مع الأحزاب الدينية، وبالتالي فهناك استحالة لقيام البديل الديني لأنه لا يصلح اليوم ولن يصلح غدًا[1].

ولا يخفى على أحد أن الدستور المصري في عهد السادات تعدّل، فنصت المادة الثانية "أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، كما لا يخفى على هؤلاء أن المملكة العربية السعودية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية السودان الإسلامية.

ولا يجرؤ أي عاقل أن ينسب إلى هذه الدول أنها تقيم حكومة دينية على غرار ما كان سائدًا في أوروبا قبل الثورة الفرنسية، حيث كانت هذه الحكومة الدينية تزعم أنها مصدر المعرفة في كل شيء، بما في ذلك الطب والهندسة والزراعة والفلك وسائر الأمور الدنيوية.

لا يجرؤ أحد أن ينسب ذلك إلى أي دولة تحتكم إلى الإسلام في قوانينها لأن الإسلام أبطل ما كان يزعمه رجال الدين في المسيحية واليهودية أنهم متكلمون باسم الله، وينوبون عنه واعتبر ذلك من الكفر كما هو معلوم.

ثقافة النخبة وحكم العسكر

توجد تعريفات كثيرة للثقافة بين مفوم ضيق يقصرها على النشاط العقلي والذهني، ومفهوم واسع يربطها بجميع نشاطات الإنسان العقلية والذهنية والجسدية، ويعتبر إدوارد تايلور في كتابه "الثقافة البدائية" الذي نشر في العام ١٨٧١ أول من جمع هذه التعاريف لمفهوم الثقافة، والتي تتضمن المعارف والعقائد والحقوق والأخلاق والعادات والفنون وكل ما اكتسبه الإنسان الفرد في المجتمع.

والسؤال القديم المتجدد هو: هل تكون الثقافة عملية تهذيب وتثقيف للفطرة الإنسانية، وهو ما يسمى بـ "الأدب" عند العرب، وتدريب العقل عند مفكريى أوروبا في القرن السادس عشر، وتكوين الروح عند فولتير؟

(١) الوطن يوم ١٩٨٥/١١/٢٠.

والجواب عن ذلك يحدده تعريف الثقافة أي تحديد الوظيفة التي تقوم بها، فهذه تحدد دور الثقافة في المجتمع، فالثقافة يجب أن تحقق التوازن العام في المجتمع بتجديد الهوية الثقافية وبناء المعايير التي تربط أفراد المجتمع وتوحد بينهم وتميزهم عن المجتمعات الأخرى، وتحول دون تبعية أفراد المجتمع لمجتمعات أخرى.

لهذا ترتبط وظيفة الثقافة بالتربية ارتباطًا لا ينفصل ولا يتجزأ، فلا يجوز أن تعمل الثقافة التربوية على إضعاف سلطة الأب في الأسرة أو سلطة المدرس في المدرسة، ولا أن تعمل أجهزة الإعلام على إضعاف العلاقات الأسرة والاجتماعية، أو تحطيم العلاقات العشائرية.

ولا يجوز ـ كذلك ـ أن يكون الهدف من تعميم مبادئ الحرية والعدالة والمساواة إضعافًا لسلطة الدولة أو خلقًا لصراع بين طبقات المجتمع أو تحطيمًا للقيم والأخلاق أو التشكيك في العقائد والأديان.

بين كل هذه العناصر يذوب الفرد في المجتمع، ويعمل المجتمع لصالح الأفراد ومن خلالهم فيقوى بهم ويحتمون به.

الثقافة إذن عامل تتوحيد وتأليف بين أفراد المجتمع وفئاته، لهذا يجب أن توحد المفاهيم والتصورات والمواقف، فمن الخطأ قصر الثقافة على الوظيفة العلمية البحتة أو أن يقتصر على مطالب الروح فقط دون استكمال عوامل المدنية والحضارة، فهي توازن بين عنصري الإنسان الجسد والروح معًا.

إن الثقافة تعني ـ في اللغة ـ معاني كثيرة منها العقلي كالفطنة والذكاء والحذق، فيقال ثقف الشيء إذا حذقه ومهر فيه، وهذا جانب عقلي، كما أن الثقافة تعني أمورًا حسية ـ في اللغة أيضًا ـ كتثقيف الرماح أي تسويتها.

لذلك اتسع مفهوم الثقافة في اللغة ليشمل التراث الحضاري والفكري الذي تمتاز به الأمة، ومن المرادفات لكلمة الثقافة كلمة "المدنية" والحضارة وقد تطلق المدنية على الأنماط المعيشية الحديثة ويقابلها الثقافة وهو الجانب المعنوي من المدنية، وبعضهم يطلق الحضارة على الجانب المادي والثقافة على الجانب المعنوي، لكن مصطلح الحضارة لا يقف عند الجانب المادي فحسب، بل يشمل أيضًا السلوك والأخلاق والقيم.

الثقافة الإسلامية اصطلاح يضبط معنى الثقافة ويميزه عن باقي الثقافات، ووصفها بالإسلامية يعني أن الإسلام هو مصدرها ومرجعها الأساسي، وهو الذي يحدد مقوماتها وخصائصها وأهدافها.

والإسلام لا يلغي تراث الأمم السابقة، ولا حضارتها، بل يضبط شكلها ويصحح مسارها، لهذا ترجم المسلمون كتب التراث الإفريقي والفارسي وهضموها وصححوا أخطاءها، لقد تميزت الثقافة الإسلامية بمصدرها الإلهي وقيمها الفكرية وشموليتها ونزعتها الإنسانية، ومنهجها العلمي الذي يجمع بين العقل والوحي، فكلاهما من عند الله، ولذلك فهما ـ في الإسلام ـ لا يختلفان ولا يتصارعان.

لقد كان من آثار الاستعمار الأوروبي للوطن العربي أن ظهرت في الوطن العربي أزمة ثقافية لعلها جزء من الأزمة القومية والسياسية والاجتماعية التي ورثها العرب عن الاستعمار.

لقد تصارعت في المدينة الواحدة عدة تيارات بأسماء مختلفة كالتيار العلماني والتيار اليساري أو التقدمي والتيار الرجعي، والظاهرة التي تلفت النظر أن هذه التيارات لا تتفق على الحد الأدنى من الأمن الثقافي، فأكثرهم لا يقر لغيره بحق الوجود والبقاء والحوار الهادف الهادئ، إن توفير الأمن لجميع خلق الله في هذه الحياة الدنيا مبدأ مهم أكده الله في جميع رسالاته إلى خلقه.

ولهذا عندما طلب نبي الله إبراهيم أن يوفّر الله الرزق لمن آمن فقط وأن يحجب الله رزقه عمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله، كان حكم الله العليم بخلقه أن الأمن في الدنيا قد كتبه الله لجميع الخلائق، والرزق من أنواع الأمن، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ ﴾ [1] أي قال الله سأرزق من آمن ومن كفر، لهذا كان من الأمن للإنسانية كلها تشريع قتل من قتل إنسان عمدًا، ومن ثم فمن يفكر في قتل غيره يجد نفسه معرضًا للقتل فيرجع عن الجريمة حفاظًا على حياته، قال الله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾. إن الله الخالق قد شرع الأمن للإنسان وفضله على كثير من المخلوقات وهذا تكريم للإنسان، فهل يستطيع المثقفون أن يحافظوا على هذا التكريم بأن يتعاونوا على توفير الحد الأدنى من الأمن الثقافي للجميع؟ ففي ذلك تأمين لحقوق الآخرين.

الأمن الثقافي وعوامل الصراع

إن من أسباب الصراع بين المثقفين في الوطن العربي أن تبنى بعضهم منهجًا متطرفًا ينادي بتقليد أوروبا في الخير والشر، وذلك على الرغم من أن الشر مرفوض

(١) البقرة: الآية ١٢٦.

من جميع العقلاء، وترتب على ذلك أن زعم هؤلاء أنه قد آن الأوان أن نبدأ بعصر التنوير في العالم العربي، للتحرر من خرافات الدين كما فعلت أوروبا، وليكون العقل هو المصدر الوحيد للعقائد والمعارف والقيم.

ولا يخفى على المنصفين من الباحثين والمثقفين أن ما يسمى بعصر التنوير في أوروبا كان جانبًا من ردود الفعل للمظالم التي عانت منها أوروبا بسبب ادعاء رجال الدين هناك أن بيدهم صكوك الغفران والحرمان، وأنهم المصدر الوحيد للمعرفة بما في ذلك العلوم التجريبية، ومن ثم أنكروا البحث في علوم الطب والهندسة والفلك والجغرافيا وغيرها وحكموا على كل من تخصص في علم من هذه العلوم بالقتل أو الحرق أو السجن.

ثم كان رد الفعل الآخر وهو إنكار كارل ماركس للأديان كلها زاعمًا أنها هي التي ستكرس سلطة البابوات والحكام الذين تحالفوا على أن يتملكوا الإقطاعات بمن عليها من البشر وما عليها من الجماد، كما زعم أن الدين هو أفيون الشعوب حيث يخدرها عن حقوقها بما يعدها في الجنة من صكوك الغفران والنعيم المقيم مقابل التنازل عن مقاومة الظلم والظالمين، والمعلوم أن الدين الذي عاصره ماركس ومل يمارس غيره والذي تظلمت منه أوروبا هو المسيحية واليهودية، فهو بعيد عن الإسلام، ولو بحث فيه وكان صادقًا لربما تغيرت أفكاره الشيوعية، وتغيرت نظرته إلى الأديان، ففي القرآن لعن الله الساكت عن الحق، فقال تعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾[1] وقد جاءت الشواهد مؤكدة تحرير الإسلام للعقل من الجهل قال الله تعالى: ﴿ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ ﴾[2]. وقال النبي ﷺ: "إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا عباد الله"[3].

هذه النصوص ليست إلا أمثلة قليلة جدًا على أن الدين الإسلامي يختلف اختلافًا جوهريًا عما كان يقدمه رجال الدين في أوروبا، زاعمين أن الله تعالى فوضهم أن يتحدثوا عنه وباسمه في أمور الدين والدنيا معًا، لهذا كان من مهام القرآن الكريم ومن خصائص رسالة خاتم النبيين محمد ﷺ أن يعلن للبشرية أن هذه الرسالة إنما جاءت لتصحح هذه الأخطاء.

---

(١) المائدة: ٧٨، ٧٩.

(٢) العنكبوت: الآية ٢٠.

(٣) رواه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم.

قال الله تعالى في وصف الرسول والرسالة: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١).

إن السبيل للخروج من هذا الصراع المفتعل هو أن يتم تحديد المفاهيم لما اختلف فيه المثقفون في العالم العربي، بما في ذلك تحديد ما يدخل في اختصاص الدين وما يخضع لسلطان العقل، مع تحديد ما يُعد تطرفًا وتنطعًا في الدين حتى لا تكون فتنة وحتى لا يختلط الحق بالباطل.

لهذا يجب أن يتم حوار هادئ بين المثقفين جميعًا في الأمور المختلف عليها، وأن تقدم في ذلك البحوث والدراسات من المختصين في الجامعات وسائر الجهات المعنية بالثقافة.

ثقافة النخبة

في الخمسينيات عندما عرض روسو نظريته "مراحل النمو الاقتصادي" هدف إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمعات النامية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ودينيًا وأخلاقيًا، وذلك لتغير القوى الداخلية في هذه المجتمعات؛ تمهيدًا لتطويع كل من الأصولية الشيوعية والإسلامية للهيمنة الغربية بقيادة أميركا.

وعندما قدم روسو هذه النظرية وضع شرطًا مهمًا وهو أن يتولى هذا التغيير صوفة أو نخبة لم يحدد هويتهم بصورة صريحة، وإنما ترك ذلك لما وراء الكواليس، وقد أسفر التطبيق العملي عن إسناد تلك المهمة إلى العسكر الذين يرفعون شعارات القومية والوطنية.

لم يغفل هؤلاء العسكر دور النخبة من المثقفين القادرين على تحسين الوجه القبيح لحكم العسكر مع التبشير بالاشتراكية المحلية إعمالاً لهذه النظرية، ولقد أثبت المنافقون من المثقفين أنهم النخبة المؤهلة للقيام بهذا الدور، لأن المنافق لا يهمه أن يكون شيوعيًا أو رأسماليًا أو عوانًا بين ذلك، كما لا يهم المنافق أن يرتدي مسوح الرهبان أو الصولجان أو التاج أو العمامة.

إن الصراع الثقافي ليس صراعًا بين العلم والجهل، أو بين الدين والعقل بل هو صراع بين مصالح فئات غير متكافئة.

---

(١) الأعراف: الآية ١٥٧.

فالاستعمار القديم مكن للنخبة التي اتبعت ثقافته وقيمه، وحتى تحافظ هذه النخبة على مراكزها ومصالحها، أغلقت كل الطرق أمام غيرها وعلى الأخص فئة المثقفين ثقافة إسلامية والذين لا يمكن لهم عرض مناهجهم في وسائل الإعلام، بل تسيطر النخبة العلمانية على هذه الوسائل، وباتساع الصحوة الإسلامية دخل في هذا الصراع شرائح كبيرة من الشعب الذي يؤمن بأن النخبة المتسلطة إعلاميًا وثقافيًا واجتماعيًا قد خانت الأمانة.

ثقافة النخبة قامت لخدمة أهداف سياسية علمانية وقومية، لهذا لم تهدف إلى إحياء الروح أو تجديد العلم، بل كان أكثر ما يشغلها هو تقديم التراث خاليًا من الروح والمضمون الاجتماعي، واستعراض للعلم خاليًا من المنهجية فنشأت أزمة التعليم وكثر الخلاف حول الحل الأنسب لها.

لقد كان من نتائج ذلك أن أظهرت دراسات التراث الحركات الخارجية على الأمة، وكأنه لم يكن للمسلمين أمة خلال الفترات التاريخية من أواخر عصر الخلفاء الراشدين.

بل من هذه الدراسات ما جعل اليسار هو الأمة أو اليمين هو الأمة، كما فعل بعض المستشرقين ومن أخذ عنهم من العرب، وبعضهم تجاوز هذا الحد، فوزّع الصحابة على اليمين واليسار، كما فعل أحمد عباس صالح في مقالاته في مجلة "الكاتب".

الديمقراطية وحكم العسكر

يتحكم العسكر في كثير من الدول العربية والإسلامية بطريق مباشر أو بطريق ديمقراطي مزيف.

وقد لاحظ المؤرخون أن نمط حكم العسكر لم يعد قاصر على بعض الدول العربية بل أصبح جزءًا من العملية السياسية في الدول العربية والإسلامية[1].

وقد كشف مايلز كوبلاند في كتابه "لعبة الأمم" أن أمريكا توصلت إلى أن الحكم في البلاد العربية في طريقه أن يصبح بيد الشيوعيين أو الإخوان المسلمين، ولذلك سعت إلى تدبير انقلابات عسكرية يقودها ضباط يظهرون الخلاف مع أمريكا وفي السر يلتزمون بسياستها وفي مقدمتها عدم المساس بوضع إسرائيل، لهذا توصل روزفلت مع جمال عبدالناصر في مصر أن يرفع شعارات إقامة حكومة حرة نزيهة وإعادة الحياة الديمقراطية السليمة وعزة مصر والعرب، وأن يكون

(١) صلاح زريتونه: "أنماط الاستيلاء على السلطة"، ص٢٥١، مكتبة مدبولي، مصر، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

معلومًا للطرفين أن هذه الشعارات للناس فقط دون أن يكون لها جذور وأصول في الواقع[1].

ولقد عانت أكثر الدول العربية والإسلامية من حكم العسكر ومنهم تركيا، لكن في آخر القرن العشرين خرج رجب طيب أردوغان من السجن في تركيا وسعى إلى علاج هذه الظاهرة بالتدرج ومن خلال العمل السلمي الديمقراطي فترك حزب الرفاه الإسلامي وأنشأ مع آخرين حزبا لا يحمل أسماء إسلامية ولا ينادي بالشريعة هو حزب العدالة والتنمية، واهتم بمشاكل الجماهير ومعاناتهم فنجح في الانتخابات بأغلبية ساحقة فسقط معها زعماء الأحزاب الكبرى مع أحزابهم.

صدام ولعبة الأمم

نشرت صحيفة الأنباء الكويتية يوم ٢٠٠٢/٤/١٥ أن الرواية الألمانية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ في أميركا تستبعد امتلاك بن لادن والعرب الأدوات والقدرة على اختراق رموز النظام في أميركا، والرواية الأمريكية تقول بضلوع شبكة تنظيم القاعدة ومعها قوافل عربية وإسلامية في هذا العمل لتحطيم الأسطورة الأمريكية التي لا تقهر.

وركزت الصحيفة على أن التحقيق كشف أن المهاجمين استخدموا الرموز السرية للبيت الأبيض والبنتاجون والمخابرات الأمريكية، لهذا فالتسرع في إلقاء الاتهام في حق العرب والمسلمين قبل الانتهاء من التحقيق وبدون محاكمة، هذا التسرع يُراد منه فرض واقع جديد على العالم؛ يخول للإدارة الأمريكية محاربة الإرهاب في كل مكان وإلصاق ذلك بالمسلمين.

ويكشف ذلك أقوال اري فليشر الناطق الرسمي للبيت الأبيض ومفادها أن كارل روف كبير الموظفين في البيت الأبيض أسر له أن المعلومات تؤدي إلى التساؤل عن احتمال وجود تورط داخلي، وقد أبلغا ذلك إلى المسئولين.

وقد نشرت الصحف الأمريكية يوم ١٢، ١٣ سبتمبر تصريحات اري فليشر أن الجهاز السري تلقى رسالة أن المهاجمين يخططون لتدمير البيت الأبيض والطائرة الرئاسية، وأكدت صحيفة النيوزويك تايمز ذلك بقدرة المهاجمين على استخدام الرموز السرية التي يستخدمها البيت الأبيض والرئاسة واستخدموا قنوات نقل

(١) مايلز كوبلاند: "لعبة الأمم"، ص٧٣: ٩٣، تعريب مروان خير، بيروت ١٩٧٠.

المعلومات التي تستخدمها جهات أخرى مثل كتيبة الاستطلاع القومي واستخبارات القوى الجوية والبرية والبحرية واستخبارات وزارة الخارجية ووزارة الطاقة.

وبتاريخ ١٤٢٤/١١/٩ الموافق ٢٠٠٤/١/١ نشرت صحيفة القبس الكويتية وثيقة للخارجية البريطانية عن السيناريو الأسود لاحتلال منابع النفط في دول الخليج، وفي اليوم التالي الجمعة ١٤٢٤/١١/١٠هـ الموافق ٢٠٠٤/٢/٢م نشرت الأهرام المصرية نفس الوثيقة وهي من الوثائق التي أفرجت عنها الخارجية البريطانية لمرور ثلاثين عامًا عليها، حيث إنها بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٣م ومحفوظة في وثائق الخارجية الأمريكية رقم ١٥ ـ ١٧٦٨ رئاسة الوزراء الملف ٩٧٨٦/٤٥.

والوثيقة هي تحليل للخيارات التي قد تلجأ إليها أمريكا بسبب حظر العرب النفط عنها في حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل، حيث نقلت عن مستر شلينجر المسئول في إدارة الرئيس نيكسون، ونقلت قوله: "إن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة العسكرية في الشرق الأوسط".

وأوضحت الوثيقة أن أمريكا يمكن أن تستخدم القوة ضد سوريا ومصر وبعض الدول النفطية لتأمين تدفق النفط إلى أمريكا.

وتذكر الوثيقة أن البريطانيين يرون أن توقف المفاوضات فجأة بشأن التسوية العسكرية بين العرب وإسرائيل وكذلك اندلاع الحرب فجأة، كلاهما قد يؤدي إلى أن تحتل أمريكا منابع النفط، مما يؤدي إلى السيناريو الأسود إذ قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية لمدة طويلة في المنطقة، وهذا يؤدي إلى أخطار تواجه الأمريكان في المنطقة وتحالف دول العالم الثالث ضد الأمريكان.

ويرى التقرير أنه في حالة احتلال أمريكا منابع النفط فإنها ستظل عشر سنوات في الدول الثلاث وهي السعودية وأبو ظبي والكويت، لكنها تحتاج إلى تدابير أمنية لحماية المنشآت النفطية من الهجمات التخريبية.

وفي البند ١٨ في التقرير يذكرون أن أمريكا خططت مع حلفائها الأوروبيين لتغيير حكومات السعودية والكويت وأبو ظبي.

وذكرت الوثيقة أن البريطانيين يرون أن الأمريكان سيلجئون إلى الخيار الأنسب وهو احتلال آبار النفط لمدة طويلة، وقد يعطون موسكو ضمانات أن العملية محدودة ولن تؤثر على مصالحهم في المنطقة، ورجح التقدير أن يحدث تدخل عراقي في الكويت للاستيلاء على آبار النفط بدعم من موسكو.

لقد غاب عن البريطانيين أن أمريكا خططت للتحالف السري مع بعض الزعماء العرب الذين يتظاهرون بالعداء لأمريكا ويصادقون موسكو لتستطيع أمريكا عن طريقهم معرفة الأسرار العسكرية في الاتحاد السوفيتي مع إضعافه اقتصاديًا في معاداته لهذه الدول الحليفة له في الظاهر والتي ترتبط برباط وثيق مع أمريكا في الخفاء.

ويكشف كتاب "لعبة الأمم" لمايلز كوبلاند دور هذه الزعامات وكيفية التعامل معها، وفي مقدمة هؤلاء الرئيس المصري جمال عبدالناصر ويليه مباشرة صدام حسين.

لقد كشف صبري العسلي رئيس وزراء سوريا الأسبق في لقاء تلفزيوني أنه كان على موعد لزيارة الرئيس عبدالناصر وحضر قبل الموعد بربع ساعة، فإذا بشخص أمريكي يدخل بدون إذن على الرئيس عبدالناصر ومعه شاب عربي، فسأل العسلي مدير مكتب عبدالناصر عن هؤلاء، فقال له إن الأمريكي هو المستر جورج بوش مدير المخابرات الأمريكية والثاني العربي هو صدام حسين هو رجل الأمريكان ويدرس في القاهرة، وبعد ذلك تولى رئاسة العراق.

ولهذا قام نيابة عنهم في تأديب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحربه لها التي استمرت ثماني سنوات وكانت من نتائجها أن جورج بوش وكان رئيسًا لأمريكا أعطاه الضوء الأخضر أن يحصل على ما يطالب به الكويت من حقوق مالية بكافة الوسائل بما فيها احتلال الكويت، وبعد أن احتل الكويت أعلن جورج بوش معارضته لهذا الاحتلال وقاد تحالفاً دوليًا لتحرير الكويت من الجيش العراقي وأدخل موسكو ضمن هذا التحالف.

وبهذا احتلت أمريكا الدول النفطية لكن بدون حرب عدائية بل بطلب من هذه الدول لحمايتها من خطر الجيش العراقي الذي كان يهدد باحتلال السعودية والإمارات.

بل تحصل أمريكا على مبالغ طائلة مقابل تواجد هذه القوات في البلاد النفطية، وهو ما عرف بالاتفاقيات الأمنية بين أمريكا ودول هذه المنطقة، مما يسر لأمريكا أن تقيم قواعد عسكرية وبأموال من الدول النفطية.

وأمام ضعف الدول العربية وحاجتها غلى أن تحميها أمريكا انتهز جورج بوش الابن الفرصة لاحتلال العراق ويتخلى عن حليفهم صدام حسين وذلك بعد أن هدده بهذا الاحتلال إذا لم يستجب للشروط الأمريكية وهي:

١ ـ أن يتخلى عن أسلحة الدمار الشامل وهذه وافق عليها.
٢ ـ أن يتصالح مع إسرائيل وهذه وافق عليها.
٣ ـ أن يتخلى عن الحكم لأحد أولاده أو من القادة البعثيين مع بقائه كأب روحي وهذه وافق عليها.
٤ ـ أن يوقع مع الأمريكان على أن يقيموا قواعد عسكرية في العراق.

وقد وافق صدام على جميع هذه الشروط ماعدا القواعد العسكرية لأنها تعريه أمام الشعوب العربية التي يتظاهر أمامها بأنه حامي العروبة والقومية العربية.

لهذا تخلى عنه الأمريكان واحتلوا العراق في ٢٠٠٣/٤/٩م بعد أن اتفقوا سرًا مع بعض القيادات العسكرية على عدم المقاومة لقاء مقابل متفق عليه بينهم.

وهكذا حقق الأمريكان أهدافهم في احتلال منابع النفط دون أن تراق قطرة دم أمريكي واحد، وبأموال من الدول النفطية، كما ألقوا بحليفهم صدام حسين كالفأر الميت كما فعلوا من قبل بحليفهم شاه إيران، لكن الزعامات العربية لا تستفيد من الأخطاء والخيانات التي وقع فيها هؤلاء.

انسلخوا عن ماضيهم وتنكروا لمذهبهم ومدوا أيديهم لأعدائهم

الشيوعيون العرب... تحالف مع البرجوازية ومواجهة مع الإسلام

تتغنى بعض نظم الحكم المعاصرة بالتزامها بحكم القانون، ولكن الواقع العملي يكشف عن تباين كبير في تطبيق هذا المبدأ.

فبعض النظم التي تتبنى الديمقراطية انحرفت بهذا المبدأ فتحولت الديمقراطية من حكم الشعب إلى حكم التكتلات التي تحركها النخبة مستغلة عدم وجود شروط وضوابط في الناخب وفي المرشح.

وهذه النظم تجد لها أبواقًا دعائية تزعم أن النظام الإسلامي هو سبب الاستبداد في العالم العربي ولا خيار أمام العرب سوى الديمقراطية.

وقد تناسى هؤلاء أنه لو التزمت بعض الأنظمة العربية بشرط العدالة الذي يوجب الإسلام توافره في الشاهد، ومن باب أولى في الناخب وفي المرشح لما اختل الميزان بالصورة التي يعاني منها العرب حتى أصبحوا في أدنى الأمم.

فالإسلام يشترط في الناخب والمرشح أن يكون صادقًا في قوله وعمله، وأن يكون ظاهر الأمانة عفيف اليد وللسان، بعيدًا عن المحرمات وعن الشبهات، بل يشترط الإسلام فيه أن يكون مأمونًا في الغضب والرضا.

وإذا كانت المشروعية في النظام الديمقراطي هي في حقيقتها حكم النخبة الذين يتحكمون في وسائل التأثير في الناخبين، وبالتالي انتقل إلى هذه النخبة سلطة التحليل والتحريم التي عانت منها الشعوب في صراعها مع البابوات، حتى انتهى هذا الصراع باختيار مبدأ الفصل بين الدين والدنيا طبقًا للقاعدة الكنسية "دع ما لقيصر وما لله لله"، ولكن الواقع العملي كشف أن قيصر قد اعتدى على حق الله، واستخدامه مبدأ السيادة والانحراف به من سيادة الشعب إلى سيادة النخبة الممثلة في الفئة الحاكمة.

النظام الشيوعي

أما الالتزام والمشروعية وحكم القانون في النظام الشيوعي فهو التزام شكلي ظاهره المشروعية وباطنه من قبله العذاب، فالمشروعية في النظام الشيوعي لا تكون إلا من خلال المذهب الشيوعي الذي تختلف تطبيقاته من بلد إلى آخر.

فالاتحاد السوفيتي كان يعتبر مخالفة الماركسية أو التطبيق اللينيني لها، خيانة عقوبتها الإعدام، وبهذا يخرج كل ما يمس هذه الشيوعية عن مبدأ السيادة الشعبية، ولا يخضع أبدًا لمبدأ المشروعية وسيادة القانون.

ولقد أدى انحراف أوروبا بالديمقراطية إلى تمجيد مبدأ السيادة الشعبية، فالسيادة السياسية أو الشعبية تلزم البرلمان بالامتناع عن إصدار أي قانون لا ترضى عنه الأغلبية، ولكن الواقع العملي أسفر عن إصدار قوانين تجيز الشذوذ الجنسي، وذلك خلافًا للشعور العام للشعوب المسيحية التي تحرم هذا وتأباه.

وأسفر عن إصدار قوانين في أميركا تكرس التفرقة العنصرية داخل المجتمع وتضع العقبات أمام المسلمين وتعتبر المناهضين للاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين إرهابًا وتخضعهم لقيود تسعفية.

وإذا كانت النخبة التي تحكم وتتناوب الحكم في أميركا قد اختارت هذا التحيز لتضمن استمرارها في الحكم، فإن الشيوعيين العرب الذي تحولوا فجأة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ليس لهم أي مصلحة في ذلك.

عقدة الشيوعيين العرب

كان من المفترض أن يكون الشيوعيون العرب هم آخر من يتحدث عن سيادة القانون وحقوق الأفراد؛ لأنهم ارتضوا مذهبًا لا يعبأ بحقوق الأفراد ويزعم أنها ذابت في حقوق المجموع حتى سُمي هذا المذهب بالمذهب الجماعي.

وما كنا نتوقع يومًا أن يتحالف الشيوعيون العرب مع البرجوازيين من الإقطاعيين والرأسماليين وقد كانوا يطلقون عليهم السهام صباح مساء ويعتبرونهم العدو اللدود لهم وللشعوب كلها.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إذا بالشيوعيين العرب ينسلخون من ماضيهم ويتنكرون له، ويتحالفون مع أعدائهم البرجوازيين لا لشيء سوى للاحتفاظ بمكان لهم في السلطة.

لقد تحالف أكثر الشيوعيين العرب مع حفنة من المستبدين الذين يؤرقهم أن يكون للإسلام موضع قدم في المجتمع إما خوفًا على مراكزهم أو تنفيذًا لأوامر سادتهم وتوجيهاتهم.

وبهذا التحالف تسلم الشيوعيون مراكز التوجيه الإعلامي وتنافسوا في تشويه صورة الإسلام ووصفه بالظلم، ووصف تشريعاته بالتشريعات الظلامية، وزعموا أنهم دعاة التنوير في العالم العربي، والتنوير لديهم ولدى سادتهم هو إخراج الشعوب من هذا الظلام المسمى بظلام التشريع الإسلامي، والشيوعيون وسادتهم أول من يعلم كذب هذه المفتريات.

إثارة المشاعر ونقد الخطاب الديني

في مصر فريق منهم رفض العرض الذي قدم إليهم في مارس سنة ١٩٦٤ وهم في سجن الواحات، ويتضمن أن تكون لهم حرية الكتابة عن الشيوعية وقيادة العمل الإعلامي بشروط هي:

١ ـ أن يكون جمال عبدالناصر هو رمز الكفاح وليس لينين.
٢ ـ أن تكوم مصر هي الأم وليس روسيا.
٣ ـ أن يحل الحزب الشيوعي المصري تشكيلاته كلها ويندمج في الاتحاد الاشتراكي.
٤ ـ أن يتم تعويض جميع المعتقلين والمسجونين عن فترة حبسهم.

إن هذا الرفض قد أرخ له أحدهم وهو غالي شكري في كتابه "الأرشيف السري للثقافة" لقد رفضت قيادات كهلة وشابة هذا العرض لأنه في نظرهم خيانة لمبادئ لينين.

لقد وعد جمال عبدالناصر الشيوعيون عند الالتفاف حول قيادته والعمل بهذه الشروط أن توحد الجهود للإسراع في طريق التحول السلمي نحو الاشتراكية "الشيوعية" ومع هذا رفضت هذه الشخصيات هذا العرض وهذه الوعود، لأنها خيانة لمبادئ لينين، إن هؤلاء تناسوا ذلك تمامًا ويقودون اليوم حملة لنقد القرآن الكريم

والسنة النبوية أي خيانة الله ورسوله تحت ستار من الحرية ونقد الخطاب الديني، إن الذين رفضوا الأخذ بالشيوعية المحلية لأنها خيانة لعالمية الشيوعية هم الذين دافعوا عن سلمان رشدي في سبه للنبي ﷺ وأزواجه وعن فرج فودة في سخريته من القرآن الكريم وعن تسليمة نسرين في نقد القرآن الكريم وعن نصر أبو زيد في نقده للقرآن الكريم وسبه للصحافة وفي سخريته من الشريعة.

لقد زعموا أن مجلس الجامعة أنكر حرية الباحث في نقد الخطاب الديني وكل ما كتبوه من نقد لا يتصل بالمفهوم الديني عند الناس، بل يتصل بنصوص القرآن الكريم ثم يزعمون أن الجامعة تركت مهمتها في النظر إلى البحث العلمي، تركت المهمة الأصلية وهي بحث الإنتاج العلمي وتقييمه إلى التعرض للجوانب الاعتقادية والذي تجلى في التشكيك في تدين نصر أبوزيد في عبارات كثيرة، وتضمنها التقرير وهي "هذا كفر صريح"، و "رأي كافر مردود".

إن الباحث لا يجرؤ على نشر أفكاره في المجتمع ويرى الأزهر والتطرف شيئًا واحدًا، يدافع بحرارة عن الماركسية والفكر الغارب ويبرئها من تهمة الإلحاد.

لقد طعنوا في مجلس الجامعة مع أنه قد رفض الترقية فقط وغير مسئول عن هذه العبارات وتجاهلوا أنه هو الذي وضع نفسه مرصادًا لكل مقولات الخطاب الديني، حتى ولو كلفه ذلك إنكار البديهيات أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة، وكلامه يكشف عن خلل في الاعتقاد ويمثل إساءة إلى القرآن ذاته.

ولكن التحالف الشيوعي استطاع إجازة هذه الكتب بقرار منفرد من رئيس الجامعة لأن هذا التحالف أصبح هو المهيمن على تجفيف منابع الدين والتدين تحت ستار مكافحة الإرهاب.

إن من نكد الدنيا على المسلمين في عصرنا أن يتخلى اليهودي والمسيحي عن شيوعيته إذا تعلق الأمر بإهانة زعيمه ورسوله ودينه، كما فعل لويس عوض في الاتهام الموجه للسيد المسيح، وبهذا اختار الموقف الصحيح، لأن الفيلم يزعم أن السيد المسيح تزوج من مريم المجدلية وترك رسالته وسمى الكاتب هذا غواية وقد أصابت حكومات أوروبا وأميركا عندما منعت عرض الفيلم الذي يسيء إلى السيد المسيح.

لقد تخلى بعض الشيوعيين عن المناصب حين تعلق الأمر بتطويع مفهوم الشيوعية بقبول الشيوعية المحلية، واعتبروا ذلك خيانة لمبادئ لينين.

أما المسلمون فيطلب منهم أن يعتبروا الطعن في النبي ﷺ وزوجاته نقدًا للخطاب الديني وليس نقدًا للدين، وأن يقبلوا الطعن في قول الله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ

أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ وادعاء أن هذه حاكمية للناس وليس لله لأن القرآن يطبقه بشر وتجاهلوا أن القانون الوضعي يطبقه البشر أيضًا وعندما ينقده أحد لا يقال أنه ينقد انحراف البشر في تطبيق القانون، إنهم يعلمون أن النقد موجه ضد نصوص القرآن والسنة النبوية في ثوب تفكري خداع يزعم أن النقد لمفاهيم البشر ليست للدين، ومن نكد الدنيا على الثقافة والمثقفين أن تصبح هذه الطعون دفاعًا عن الدين ضد الهرطقة وكأن الإسلام هو الهرطقة، قال أحدهم يجب السماح للمسلمة بأن تتزوج غير المسلم لأن نقد الخطاب الديني ليس نقدًا للدين وهو يعلم أن القرآن الكريم هو الذي حرم ذلك ويعلم السبب وهو أن الأولاد ينسبون إلى الأب ودينهن ومن المغالطات الطعن في قول الله: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ ۝٣ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ ۝٤ أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ ۝٥ يَقُولُ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا ۝٦ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ لقد جاء الزراعي فرج فودة وقال: من يفتى معنا بحل هذا البلد؟ من يقول معنا إن الإنسان خلق في كبد؟ من يقسم معنا بوالد وما ولد؟، وكل هذا طعن وسخرية بما ورد في هذه السورة، ومع هذا يزعم الشيوعيون أنه لا يطعن في القرآن الكريم، فهل يصبح ذلك نقدًا للخطاب الديني بمعنى أنه نقد لفهم المسلمين الخاطئ للدين؟ أم أنه نقد صريح للقرآن الكريم؟

وعندما يصدر كتاب بعنوان "مواجهة الفكر المتطرف في الإسلام" ويباع الكتاب بنصف تكفته، ويروج له في وسائل الإسلام، وتكون المواجهة ليست مع فكر التكفير بل مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، هل يصبح هذا نقدًا للفكر البشري أو الخطاب الديني؟ أم نقدًا للدين نفسه؟ لقد طعن هذا الكتاب في الحديث النبوي "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"، وقالوا إن الملاحدة يريدون عدم التقيد بالقرآن الكريم والأخذ بخرافات بدعوى أنها أحاديث للرسول ﷺ (ص١٣٤) ولا يجهل باحث أن السنة النبوية هي أضعاف ما ورد في القرآن وأنها تفصل أحكامه وتبينها للمسلمين لقول الله: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ لقد ورد في الكتاب أن الحديث النبوي "إنا أمة أمية" مدسوس على البخاري ص١٤١ وهم يعلمون أن الله تعالى يقول: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ ﴾. ولما كان فقهاء الإسلام قد دافعو عن صحة هذه الأحاديث النبوية فلا يجد الكاتب سوى الطعن في ابن تيمية والنووي وغيرهما من الفقهاء وبهذا يعالج التكفير والتطرف في زعمهم.

المستعمر البريطاني والمشاعر الإسلامية

إن المستعمر البريطاني الذي كان يحتل مصر ويحكمها حكمًا مباشرًا، رأى ألا يمس المسلمين في مشاعرهم بنفسه، في أي تحريف أو تغيير لمفاهيم الدين الإسلامي، فكان له أعوان ومستشارون من المصريين استطاعوا أن يسخروا القاضي الشرعي الشيخ علي عبدالرازق ليصدر كتابًا باسم "الإسلام وأصول الحكم" زعم فيه أن الإسلام دين روحي أي مثل المسيحية، ولا تتصل أحكامه بأمور الدنيا، وهو في ذلك يمهد لتقبل الجريمة الكبرى والخيانة العظمى المتمثلة في إسقاط الخلافة العثمانية وتوزيع بلاد العرب كتركة للوارث اللقيط، وهو بريطانيا وفرنسا، ولما وجد هؤلاء أن العرب المسلمين قد استكانوا ولم يقاوموا هذه الجريمة المقصودة وكان الحليف الأكبر لهم وهو حزب الاتحاد والترقي قد استولى على الحكم في تركيا بقيادة الثعلب الماكر كمال أتاتورك، في حين احتلت دول الحلفاء (الحرب العالمية الأولى) أراضي الخلافة العثمانية، ومن العاصمة استانبول اشترطوا على الحكومة الجديدة في تركيا مفاوضات لوزان أن تمهد بإجراءات بموجبها تقبل هذه الدول الانسحاب من هذه الأراضي فاشترطوا:

١ ـ إلغاء الخلافة الإسلامية وإبعاد الخليفة عن تركيا.
٢ ـ أن تقطع تركيا الصلاة الدينية بالدول الإسلامية.
٣ ـ أن تضع دستورًا علمانيًا "لادينيًا" بدلاً من دستورها المستمد من الإسلام.

ولقد كانت بريطانيا وفرنسا في البداية أكثر حرصًا على مشاعر المسلمين، فلم تعلن هذه الخطة والشروط التي اتفقت عليها بريطانيا وفرنسا سرًا في اتفاق ابرم سنة ١٩٠٤ وسُمي بالاتفاق الودي.

وتحالفت مع مسلمين ليقوموا بدورها، وهؤلاء كانوا على نفس الدرجة من الخداع والنفاق فقد قدم كمال أتاتورك نفسه على أنه حامي الدين والخلافة، وقاد الجيوش التركية ضد بريطانيا التي اتفقت معه لتنسحب أمامه ليكون بطلاً قوميًا ومن خلال هذه البطولة وإبعاد الدين الإسلامي عن الحياة، وهو ما نفذه الثعلب الماكر، فعلى سبيل المثال فقط:

١ ـ في سنة ١٩٢٣ في كلمته لافتتاح مجلس الشعب ألغى القرآن الكريم من التشريع بقوله "نحن الآن في القرن العشرين ولا نستطيع أن نسير وراء كتاب تشريع يبحث في التين والزيتون".

٢ ـ أعلن إلغاء الخلافة الإسلامية زاعمًا أنها خرجت على جوهر الإسلام، وليخفي الحقائق أصدر دستورًا في إبريل ١٩٢٤ تضمنت مادته الثانية أن الإسلام دين الدولة، ولكنه من حيث الواقع خالف هذا النص، فألغى الأذان

والحج وأغلق أكثر المساجد، وجعل يوم الأحد العطلة الرسمية بدلاً من الجمعة، وألغى المحاكم الشرعية والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية وأصدر قانونًا في ١٩٢٤/١١/٢٥ بمنع خروج المرأة بزي إسلامي وأصدر قانونًا في ١٩٢٥/٩/٢ بإلغاء الجمعيات الدينية والإسلامية.

٣ ـ وفي إبريل ١٩٢٨ أصدر دستورًا جديدًا عدّل فيه المادة الثانية بالنص على أن تركيا دولة علمانية وألغى النص على أن الإسلام دين الدولة.

تجفيف الينابيع

إن الشيوعيين الذين تم اختيارهم لمحاربة التطرف زعموا أن ذلك يكون بالوقاية من التدين فرأوا تطوير المناهج في المدارس.

وقد حدثت الخطوات التطويرية المشبوهو نفسها في دول تمثلت في تغيير المناهج لتجفيف ينابيع التدين، ففي مادة العلوم على سبيل المثال:

١ ـ كتاب الصف السادس الابتدائي:

- موضوع "دور الرياح في تلقيح الأزهار" ص٣٤ حذفت منه عبارة "وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾.
- موضوع "الحروق" ص٩٤ ذكر فيه أن المصاب لا يعود يشعر بالألم عند تفحم الجلد، وحذف قول الله في وصف جلود أهل النار: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ ﴾.
- موضوع التكاثر في الحيوان ص١٨ حذف منه عبارة "وقد هدى الله تعالى الإنسان إلى صناعة مفرخات يوضع بداخلها آلاف من البيض لإنتاج الأفراخ" وجاء بدلها عبارة "وقد استطاع الإنسان صناعة مفرخات يوضع بداخلها آلاف من البيض" حيث لم يرض المطورون عبارة "هداية الله للإنسان".

٢ ـ كتاب الصف الأول الابتدائي:

- موضوع الكائنات الحية ص٥٧ حذفت منه آية: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾.

٣ ـ كتاب الصف الثاني الابتدائي:

- موضوع الآلة في حياتنا ص٩٥ وهو يتحدث عن المخترعات الحديثة كالطائرات والسيارات وغيرها، حذفت منه آية: ﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾.

٤ ـ كتاب الصف الأول الإعدادي:

- في ص١٨ وضعت صورة لرجل شبه عار للإشارة إلى موضع الحيوان المنوي.

- موضوع عدم تجديد خلايا الدماغ مثل غيرها ص١٩ حذف منه عبارة "وذلك فضل الله علينا حتى لا تمحى ذاكرتنا".
- موضوع "نباتات الصحراء" ص٥٥ حذفت منه عبارة "تحافظ نباتات الصحراء على الماء، فقد خلق الله لها تراكيب مختلفة تقلل فقده" وجاء بدلها عبارة "تحافظ نباتات الصحراء على الماء بوجود تراكيب".
- ص٥٥ حذفت عبارة "وهذه الحيوانات مكنها الله من الحفاظ على درجة حرارتها" وجاء بدلها عبراة "وهذه الحيوانات تحافظ على درجة حرارتها" وكان المعدلين ينكرون أن الله هو الذي مكنها من ذلك.
- موضوع التبادل الغازي ص٥٥ كانت صياغته: "وقد وهب الله تعالى لكل كائن حي تراكيب للتبادل الغازي مع الهواء" فأصبحت بعد الحذف "ولكل كائن حي تراكيب للتبادل الغازي مع الهواء.
- موضوع "دورة الأوكسجين وثاني أكسيد الكربون في الجو" ص٦٢ شطبت عبراة "تأمل رحمة الله بمخلوقاته، فماذ يحدث لو نقصت نسبة الأوكسجين وزادت نسبة ثاني أكسيد الكربون؟ والإجابة بالطبع هلاك جميع الحيوانات".
- موضوع التلوث بالضجيج ص٧٥ حذف منه توجيه جيد للتلاميذ ونصه: "وديننا يأمرنا بخفض الصوت حتى عند الحديث، فقد جاء في القرآن الكريم على لسان لقمان وهو يوصي ابنه: ﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾.

عبادة الحزب

إن الشيوعيين الذين يرفضون الدين يتناسون أنهم يأنفون من تقديس الله الواحد الأحد وعبادته، وهم يقدسون الحزب ويعبدونه من دون الله ويزعمون أن من يخالفهم هو عدو للشعب، وفيما يلي بعض أقوال كبارهم في ذلك:

١ ـ في يوم ١٩٤٩/١٢/٢١ في ذكرى ميلاد ستالين يخطب خروشوف فيقول "إن ملايين الأشخاص يلتفون حول الرفيق ستالين بإخلاص وحب عميق، إن المجد لأبينا المحبوب ولسيدنا العبقري".

٢ ـ ولقد تولى خروشوف السلطة بعد ستالين فإذا به بعد أن اطمأن إلى تمام سيطرته على الدولة يخطب في الجماهير فيقول عن ستالين: "إن ستالين قد ابتدع أثناء حكمه تهمة تسمى عدو الشعب يصم بها كل شخص لا تتفق

آراؤه معه، وبهذه التهمة أمكنه استعمال أقصى الإجراءات الغامضة لخرق شتى مناهج الحزب وشريعته الثورية، فالدليل الوحيد على الاتهام هو الاعتراف الذي يدلي به المتهم تحت وطأة التعذيب الجسماني".

لا يخفى على أحد أن الملايين التي كانت تدين بالولاء والعبودية لكل من لينين ثم ستالين من بعده هي التي زحفت وهدمت تمثال كل منهما، وذلك عندما أمنت على نفسها من السجن والتعذيب في ظل الانفتاح الذي أشرف عليه غورباتشوف الذي مهد لانهيار الشيوعية.

سلطات الدولة

إنه من نكد الدنيا على الحرية والأحرار أن يعلن أذناب الشيوعية أمثال العفيفي الأخضر أن الإسلام يكرس سلطات الدولة في يد الحاكم فيملك التشريع والتنفيذ والقضاء.

ويزعم هؤلاء أن النظام غير الإسلامي يحرص على فصل السلطات لضمان العدل والعدالة، وهؤلاء كانوا بالأمس يمجدون الفلسفة الشيوعية التي كانت تزعم تلاشي سلطة الدولة والقانون عند التحول إلى الشيوعية وإتمام مرحة الاشتراكية.

وقد تجاهلوا أن السلطة والدولة لم تتلاش، كما يزعمون، بل سعى الحكام إلى استخدام الدكتاتورية باسم سيادة القانون وفي هذا قال خروشوف عام ١٩٦١ في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب: "لقد بلغنا مرحلة تاريخية من تطور الدولة في النظرية الماركسية في الاتحاد السوفيتيت، تم فيها إنشاء المجتمع الشيوعي على وجه مباشر".

ولهذا صدر دستور ١٩٧٧ ونصت المادة الأولى منه على أن "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للشعب بأسره".

ولكن هذا الشعب لا يملك من أمر السيادة شيئًا لا في التشريع ولا التنفيذ ولا القضاء، فالمادة ١٠٨ من هذا الدستور تنص على تكريس السلطات في يد مجلس السوفييت الأعلى.

وهذا التكريس يتمثل في اختصاص هذا المجلس بالتشريع، أما التنفيذ والقضاء فهما في الدستور وظيفتان تتفرعان عن هذا المجلس، وقد أثبت الواقع العملي أن الرئيس في الاتحاد السوفييتي هو الذي يهيمن على مجلس السوفييت الأعلى، وبالتالي فالتشريع بيده، وكذا التنفيذ والقضاء، والخطبة العصماء التي خطبها خروشوف في مدح ستالين في عيد ميلاده أكبر دليل على ذلك.

إن زعيم الحزب الشيوعي هو الذي يرأس الدولة والحزب، ويشكل إرادة الشعب والدولة فهو القانون وله السمع والطاعة العمياء، ومع هذا يجرؤ أذناب الشيوعية المنهارة على لمز الإسلام والزعم أنه يكرس السلطات الثلاث في يد الحاكم.

وهؤلاء يعلمون أن الإسلام قد أمر باستقلال التشريع عن البشر حكامًا وشعوبًا، فالتشريع في الإسلام هو ما أنزله الله تعالى في القرآن الكريم وما بينته السنة النبوية، والمسلمون يلتزمون بذلك لقول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ أما السلطة التنفيذية والسلطة القضائية فلا يكرسها الإسلام في يد الحاكم.

سدنة العلمانية يلجأون إلى أساليب النفاق لخداع المسلمين

نظرات إسلامية في مشروعية القوانين الوضعية

إن مصدر مشروعية القانون وكذلك نظام الحكم قبول الشعب له.

ولقد عرفت البشرية نوعين من المشروعية، مشروعية تستند إلى حاكمية الله وفي ذلك قال نبي الله يوسف لقومه ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ [1]. فهذه المشروعية تجعل شريعة الله في القانون الواجب التطبيق ومشروعية الأبالسة تستند إلى قول إبليس كما ورد في القرآن الكريم ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ [2].

إن أول قانون عثرعليه في مدينة بابل في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد هو قانون حمورابي وهو امتداد للمشروعية التي نادى بها إبليس، وفيه أن حمورابي جعل لرب الأسرة أن يبيع أفراد أسرته أو يهبهم إلى الغير، وأن المرأة إذا أهملت زوجها أو

(١) يوسف: الآية ٤٠.
(٢) الأعراف: الآية ١٢.

تسببت في خراب بيتها تلقى في النهر وتغطس في الماء، فإن طافت على وجه الماء كانت بريئة وإن غطست كانت مذنبة.

أما حاكمية الله ومشروعيته فقد تمثلت في قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ (١)، فهذا النص فصل بين السلطات الثلاث فجعل التشريع بما أنزل الله ورمز إلى القضاء بالميزان وهو رمز العدل ورمز إلى التنفيذ بالحديد لما له من القوة والمشروعية في حاكمية الله هي التزام الناس بهذه القواعد فتكون السيادة لله في التشريع وللناس في الحكم بهذا التشريع.

فالأمة لها المشروعية في اختيار الحاكم ومحاسبته وعزله وليس لها مشروعية في اختيار قانون وتشريع يخالف شريعة الله.

لقد كتب المفكر القومي د.عصمت سيف الدولة أنه لما كان مصدر مشروعية أي نظام هو القبول العام له وكان أغلب الشعب العربي مسلمين، فإن قبولهم للعلمانية لا يتحقق إلا بالإكراه، حتى يمكن استبعاد الإسلام كنظام للحياة مع إبقائه دينًا لله.

ولأنه لا يمكن خداع المسلمين كل الوقت فقد لجأ سدنة العلمانية إلى النفاق لخداع المسلمين في كل وقت، ويذكر المفكر القومي أنه أمام التعارض بين قانون نابليون الشريعة الإسلامية فقد احتال الاستعماريون على الشعب العربي المسلم بأن تركوا له نظامه الإسلامي في الأحوال الشخصية مع أن قانون نابليون به تنظيم للأحوال الشخصية.

وفي مجال العقوبات والجرائم كان النفاق أكثر بروزًا فأراد المستعمرون أن يوهموا الشعب بأن قانون العقوبات الذي استعاره من قانون نابليون يُمثل إرادة ولي الأمر الشرعي.

إن الذي عناه د. عصمت سيف الدولة هو ما جاء في المادة الأولى من قانون العقوبات المصري الصادر سنة ١٨٨٣ من أنه قد تعينت في هذا القانون درجات العقوبة التي لأولياء الأمر شرعًا تقديرها دون إخلال بأي حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الإسلامية.

---

(١) الحديد: الآية ٢٥.

هذا القانون الذي أصدره المستعمر البريطاني الذي كان يحتل مصر أباح الزنا والخمر والميسر في المجتمع المصري، الذي يحرم ذلك كله، فأغلبيته مسلمون يحرم دينهم ذلك، كما تحرم المسيحية ذلك أيضًا.

هذا القانون يقدم إلى المسلمين باسم الإسلام وتضمن أن الإسلام يخول ولي الأمر تقدير العقوبات، وهذه أكذوبة واضحة لأن ولي الأمر في الإسلام يملك ذلك في العقوبات التعزيرية فقط، وأما عقوبات الجرائم الكبرى المسماة بالحدود فلا يملك المسلمون التعديل فيها أو تقديرها.

فالحاكم لا يملك أن يلغي القصاص في القتل، ولا أن يعدل الحدود أو يبيح الزنا إذا تم بالتراضي كما هو الحال في القانون الوضعي، والقانون يضع عقوبات غير متكافئة مع جسامة الجرائم الكبرى، ومنها القتل والسرقة والنصب والسطو المسلح، والزنا المحرم في القانون وهو الزنا مع صغار السن وكذا الخيانة الزوجية والمحددة في الزنا بالزوجة فقط إذا لم يقبل زوجها زناها، فلا يسكت زوجها ويطلب اتخاذ الإجراءات ضدها.

خديعة استعمارية

القانون ألغى الضمانات الإسلامية للمتهم والتي تبلغ العشرين، وهذا القانون أصبح مثلاً أعلى لكثير من القوانين العربية التي أخذت به محل العقوبات الإسلامية، ومازالت تحرسه فئات من المثقفين العرب غافلين عن البلاء الذي أصاب الشعوب من استمراره ومتجاهلين الخديعة البريطانية التي قدمت هذا القانون إلى المسلمين والمسيحيين.

وبهذه الخديعة استخدمت بريطانيا زعماء وعلماء لإسقاط الخلافة الإسلامية الذين صدقوا رسائل مكماهون سنة ١٩١٥ بوعد خداع من بريطانيا إلى الشريف حسين بمساعدة العرب على إقامة خلافة إسلامية عربية قرشية هاشمية على يد رجل من سلالة الدوحة النبوية المباركة، أي على يد الشريف حسين ما سمي بالثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦، وقاد ابنه فيصل الجيوش العربية وتحرك بها حتى شرق الأردن فحمى القوات البريطانية من هجمات الجيش التركي.

وبعد انتهاء الحرب بهزيمة تركيا اقتسمت بريطانيا وفرنسا البلاد العربية كغنائم حرب وأبقت على فلسطين تحت الوصاية لتقام فيها دولة إسرائيل بناء على وعد بلفور لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

لقد أخفت كتب التاريخ المقررة في المدارس والمعاهد العربية وعد بلفور إلى الشريف حسين والذي تضمنته رسالة الكولونيل باست اليه في ١٩١٨/٢/٨

"١٣٣٦/٤/٢٧هـ" بتشجيع العرب على إقامة خلافة عربية بعد إسقاط الخلافة العثمانية.

إن ميزات إسقاط الخلافة الإسلامية والطعن في النظام الإسلامي لا يكون معقولاً لدى الأغلبية الغافلة من العرب والمسلمين، إلا إذا باركته شخصيات عربية مسلمة، لهذا كان من التخطيط الاستعماري منذ سنة ١٩٠٤ الذي تضمنه كتاب الغارة على العالم الإسلامي والذي قدم إليه المسيو شاتليه هو أن تقطع الشجرة العربية على أيدي رجل أو رجال من المسلمين أو العرب.

فكانت الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين وكان إلغاء الخلافة الإسلامية والطعن في الإسلام بزعامة كمال أتاتورك، وكان التبرير الديني لذلك على يد عالم من علماء الدين، قال عنه المفكر القومي عصمت سيف الدولة في كتابه "عن العروبة والإسلام" لكي يقبل المسلمون هذا النظام الاستعماري، ولكي يتم إقناعهم بفصل الدين عن الحياة مع بقاء الله ربًا للمساجد فقط، يجب أن توجد بين المسلمين دعوة فكرية يقوم بها دعاة من العرب المسلمين، وحبذا لو كان الداعية من علماء الدين الإسلامي ليصبح إمامًا لهذا المذهب العلماني.

لهذا اقترن إسقاط الخلافة الإسلامية بأن نشر للشيخ علي عبدالرازق القاضي الشرعي كتاب "الإسلام وأصول الحكم" الذي كتب في مقدمته أنه شرع في بحوثه سنة ١٩١٥ عندما عُين قاضيًا شرعيًا بعد عودته من الدراسة في بريطانيا بسبب الحرب ١٩١٤.

يؤكد د. عصمت سيف الدولة أن الاهتمام بهذا الكتاب حتى يومنا لم يكن لعمق بحثه أو سلامة منهجه بل لأنه وضع لهذا الغرض الاستعماري، ويقطع هذا المفكر القومي أن من يقرأ الكتاب من المتخصصين يدهش لضحالة مادته وضآلته الفكرية وغياب المنهج العلمي.

وقد وصفه أستاذ الفقه الدستوري د. عبدالحميد متولي بأنه أفرغ من فؤاد أم موسى مشيرًا إلى قول الله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا ﴾ [1] إن مؤلف الكتاب لم يكن عند كتابته قد تجاوز السابعة والعشرين من العمر فهو من مواليد سنة ١٨٨٨ وهذا العمر لا يؤهل صاحبه لأن يكون مجتهدًا وعبقريًا يكتب في أصول الحكم وهو لم يؤهل نفسه علميًا إلى ذلك، فقد كان جاهلاً جهلاً تامًا بأصول الحكم ولم يسبق أن صدر له أي بحث سابق في هذه الأصول ولا غيرها.

---

(١) القصص: الآية ١٠.

الكتاب الذي يُعاد نشره باسم التنوير يكشف عن جهل الكاتب فقد أنكر قيام دولة بالمدينة في عصر النبي ﷺ لأنه لم تكن لها ميزانية، فالكاتب يجهل أن نظام الميزانية لم تعرفه البشرية إلا في القرن الثامن عشر، فالميزانية تدخل في النظم الإدارية الحديثة وتدخل في النظام السياسي.

بل إن كلمة الدولة بلفظها اللاتيني اخترعها ميكافيلي في القرن السادس عشر، كما أنه خلال القرن الرابع عشر وما بعده بقرون كانت أوروبا تناقش الحاجة إلى القانون أم يكتفي بحكمة الملوك والأمراء.

إنه لا يجهل باحث أن دولة المدينة المنورة في عهد النبي ﷺ والخلفاء من بعده قد التزمت بقواعد عامة مجردة وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهذا أصل من أصول الحكم يسمى حديثها بدولة القانون، وفي ذلك قال الله تعالى للنبي ولكل حاكم من بعده: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾ (١).

لا بابوية في الإسلام

إنه لا ينكر منصف له أدنى علم بعصر النبي ﷺ وعصر الخلفاء الراشدين أنه ساد في هذا العصر ـ أي في هذه الدولة ـ مبدأ المساواة بين الأفراد حكامًا ومحكومين وهذا يسمى في عصرنا بسيادة القانون، وهو أصل من أصول الحكم.

ولا ينكر عاقل أن الخلفاء لم تكن لهم عصمة (بابوية) تجعلهم يقولون أنهم يستمدون سلطانهم من الله وليس من الشعب، فالأمة كانت مصدر السلطات في اختيار الخليفة، ومحاسبته وعزله، ولم يشذ عن هذا المبدأ أحد من الخلفاء الراشدين ولا من الخلفاء الأمويين أو العباسيين، وقد تحايل بعضهم على استخلاف أقاربه لكنه لم يقل أن هذا اختيار من الله، بل اضطر معاوية وهو أول من ابتدع ذلك إلى دعوة أهل الشورى وظل يحاورهم ست سنوات حتى حصل على أغلبية توفرت له بسبب اشتراك مجالس الشورى في جميع أقاليم دولة الخلافة فتضاءل أمام هذه الكثرة عدد من يمثلون المدينة من أهل الشورى حيث كانت المعارضة في المدينة المنورة، ومن ثم تغلب رأي الأكثرية من أهل الشورى من مدن وأقاليم الروم والفرس والأقاليم الأخرى.

---

(١) المائدة: الآية ٤٩.

لم يستطع علي عبدالرازق أن يقدم دليلاً واحدًا من القرآن أو السنة أو سيرة الخلفاء الراشدين على ما زعمه من أن الخليفة في النظام الإسلامي يستمد وجوده وسلطانه من الله وليس من الشعب.

وكل ما استدل به بيت من الشعر لسكير وبنى على ذلك بابوية كاذبة، فقال إن ولياة الخليفة من ولاية الله تعالى، واختار المستشار سعيد العشماوي عنوانًا هو "الخلافة التي جربناها" ليدلل على أن حكم الخلفاء المسلمين كان حكمًا بابويًا كصكوك الغفران والحرمان التي مارسها البابوات، ودليله على ذلك أيضًا أقوال بعض الشعراء مثال ذلك ما قيل للحاكم بأمر الله الفاطمي:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

ولا يوجد في التاريخ كله من اعتبر هذه المقولة جزءًا من منهج الخلفاء المسلمين أو من سياستهم، لأنها ترتبط بالمذهب الفاطمي الذي أخرجه المسلمون من الملة الإسلامية لأنه يزعم ألوهية هذا الحاكم وهو ما كان في هذا الشعر الذي لا يصدر إلا عن سكير.

الطاعنون في الخلافة الإسلامية

لا يفكر منصف من المستشرقين أن أول دستور عرفته البشرية قد وضع في ظل القرآن الكريم وعلى هدي منه هو الوثيقة التي عرفت باسم الصحيفة، وهي التي وضعها النبي ﷺ لتنظيم العلاقة بين أهل المدينة جميعًا باعتبارهم رعايا دولة واحدة بلا تفرقة بين المسلمين وغيرهم.

فمن سمات هذه الصحيفة أو هذا الدستور:

أ ـ أنها قد وضعت لمجتمع مختلط يشترك فيه المهاجرون من مكة والأنصار من المدينة مع اليهود وباقي غير المسلمين من أهل المدينة.

ب ـ أنه لم يكن مصدر الالتزام بها القرآن الكريم أو السنة النبوية بل التراضي عليها بين أطرافها لأنها تنظم حياتهم المشتركة داخل المدينة وخارجها.

ج ـ أنها لا تفرق بين المواطنين بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك، فالجميع تخاطبهم بأهل الصحيفة بل تصرح بأن لليهود ما للمسلمين وعليهم ما عليهم وتلزم الجميع بالدفاع عن المدينة عاصمة الدولة.

د ـ أنها تلزم الجميع بطاعة الحاكم وهو النبي ﷺ وتلزم الجميع بمناصرته على كل من يخرج على هذه الوثيقة.

هـ - أنها تحسم الخلاف عند تنازع القوانين والعقائد فتنص على أن ما اختلف فيه بين أهل الصحيفة فحكمه إلى الله ورسوله أي إلى القرآن والسنة.

لم تكن الجزيرة العربية تعرف هذا النظام ولا هذا التنظيم، بل إن ما عرفته البشرية من قوانين قبل هذا لم تكون دستورًا على نحو ما تضمنته هذه الوثيقة.

فقانون حمورابي سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد وقانون داركون في أثينا عام ٦٢٠ قبل الميلاد، ثم قانون الألواح الإثنى عشر في روما عام ٤٥٠ قبل الميلاد كلها قوانين تنظم المعاملات ولم تكن دستورًا ينظم الحياة المتعددة الديانات والأجناس كما هو شأن هذه الوثيقة، لهذا ولغيره رجّح الدكتور عصمت سيف الدولة أن كتاب "الإسلام وأصول الحكم" قد وضع من أجل الوصول إلى غاية محددة هي خدمة الذين ألغوا الخلافة العثمانية والرد على الشيخ محمد رشيد رضا الذي تصدى لكمال أتاتورك وزمرته وأصدر كتابه "الخلافة أو الإمامة العظمى".

لهذا تمت المحاكمة التأديبية للشيخ علي عبدالرازق فصدر قرار بفصله من وظيفة القضاء في ١٩٢٥/٩/١٧ وذلك بناء على إدانة هيئة كبار العلماء لما ورد في كتابه حيث حاكمته وأصدرت في ١٩٢٥/٨/١٢ قرارها بإجماع خمسة وعشرين عالمًا بإخراجه من زمرة العلماء، ومنذ ذلك الحين لم يجد الحراس للفكر العلماني أحدًا من العلماء الشرعيين يُساند فكرهم.

فظن المستشار محمد سعيد العشماوي المنبوذ بين زملائه المستشارين أنه يستطيع أن يركب الموجة منتهزًا الإعلان عن مناهضة التطرف الديني وتجفيف منابعه، فأصدر بعض الكتب لخدمة العلمانية الثائرة على الدين والمتدينين.

من ذلك كتابه "الخلافة الإسلامية" الصادر عن دار سيناء سنة ١٩٩٠ والذي يتناول أصول الخلافة وتاريخها وفقه الخلافة، فأصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر تقريره عن الكتاب تضمن: "أن الكتاب من أوله إلى آخره قائم على خط عام عماده ترويج المفتريات وتلبيس الحقائق والاعتماد على الباطل من الأقاويل؛ ليطعن دين الإسلام في رموزه ومقدساته وجوهره، وجعل اسم الخلافة الإسلامية ستارًا وأداة للتمويه لخدمة أهداف أهمها:

١ - يقوم على مدح اليهود وإعلاء شأنهم وادعاء أن لهم حقًا تاريخيًا في بلاد العرب.

٢ - يقوم على الطعن في الإسلام في ذاته كدين ورسالة سماوية والطعن في النبي ﷺ وفي الصحابة.

ولكن هذا الكتاب أعيد طبعه بعد أن تعدل القانون وجعل اختصاص طلب المصادرة للنيابة العامة وحدها، والمعلوم أنها آخر من يعلم، ومن نكد الدنيا على الحرية والأحرار أنه باسم الحرية هرولت أنظمة في المغرب العربي لتدريس هذا الكتاب في الجامعات مع تدريس غيره من الكتب التي قرر الأزهر منع تداولها.

ولقد استضافت هذه الأنظمة أصحاب هذه التخريفات والتحريفات باعتبارهم من الأحرار، وذلك تقليدًا أو اتباعًا لساستهم في أمريكا وأوروبا الذين استضافوا كل أفاك زنيم طعن في الإسلام ورسوله من أمثال سلمان رشدي وتسليمة نسرين وسواهما ممن أساء وبربر.

صدر للمؤلف

١ ـ الوجيز في العبادات (١٣٣٧هـ ـ ١٩٥٧م).
٢ ـ الإسلام والتأمينات الاجتماعية (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م).
٣ ـ القوانين وعمال التراحيل (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م).
٤ ـ الحكم وقضية تكفير المسلم (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م).
٥ ـ السنة المفترى عليها (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).
٦ ـ قوانين الأسرة بين عجز النساء وضعف العلماء (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).
٧ ـ مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).
٨ ـ الغزو الفكري للتاريخ والسيرة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
٩ ـ أضواء على معالم في الطريق (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).
١٠ ـ سيد قطب بين العاطفة والموضوعية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
١١ ـ تهافت العلمانية في الصحافة العربية (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
١٢ ـ الحقائق الغائبة بين الشيعة وأهل السنة (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
١٣ ـ شبهات حول الفكر الإسلامي المعاصر (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
١٤ ـ الخلافة والخلفاء الراشدون بين الشورى والديمقراطية (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).
١٥ ـ الإسلام لا العلمانية (مناظرة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).
١٦ ـ تساؤلات حول تطبيق الشريعة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).
١٧ ـ الشريعة المفترى عليها (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).
١٨ ـ فكر سيد قطب في ميزان الشريعة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩).
١٩ ـ الحرية بين الشريعة والقانون (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).
٢٠ ـ السنة بين الوحي والعقل (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).
٢١ ـ كمال الشريعة وعجز القانون الوضعي (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).
٢٢ ـ قواعد التعامل مع غير المسلمين (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).
٢٣ ـ التطرف والإرهاب في المنظور الدولي والإسلامي (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).
٢٤ ـ السلام الصهيوني والعجز العربي (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).
٢٥ ـ أدب الحوار والخلاف (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥).
٢٦ ـ أركسة العلمانيين (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).